جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــــا
كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الاداريـة
برنـامـــج مـاجستـــير المحـاسبة

# " الضــريبة المؤجـــلة و أثـرها علي الأداء المـالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصـــة فلســـطين "

# "Deferred Tax and its Impact on Financial Performance in Light of the Tax Policies of Companies Listed on Palestine Exchange"

" دراســة تطبيقية "

**إعـــداد الباحث :**

**محمد سهيل عاشور حمادة**

**إشـــراف :**

| الدكتور | الدكتور |
|---|---|
| إبراهيم علي واكد | خالد محمد عيسي |
| أستاذ المحاسبة المساعد | أستاذ المحاسبة المساعد |

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية –جامعة الأزهر–غزة

1441هـ – 2020م

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

**سورة المجادلة: الآية** 11

# إهداء

**أهدي هذا الجهد المتواضع**

إلى الوطن الأغلى منا جميعاً وطني "**فلسطين**"

إلى التي تحملت كل متاعب الحياة والعناء من أجل أن اكون في هذه اللحظة وأدعو الله أن يبلغها مقاصدها ويطيل في عمرها

**"والدتي الحنونة"**

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريق النجاح . . . . .السند والقوة. . . !

**"والدي الغالي رحمه الله"**

إلى **روح أخي الشهيد عاشور** أسأل الله العظيم أن يجمعنا به في مستقر رحمته وواسع جنته،،،

إلى العزوة والسند والضحكة الجميلة التي أنارت دنيتي وحياتي ، رفقاء البيت الطاهر الأنيق

**"أشقائي الأستاذ مصطفي والضابط مؤمن"**

**"شقيقاتي: الاستاذة إسراء والأستاذة ملك والمدللة: بتول"**

**إلي جميع اصدقائي وزملائي وإلى كل طالب علم .**

إلى روح **الشهداء** الأكرم منا جميعاً

إلى **أسرانا** البواسل الذين يخوضون معركة الكرامة والبقاء

**إلي كل من ساندني ووقف بجانبي ودفعني للأمام من أحبابي أهدي هذا الجهد المتواضع**

**الباحث**

**محمد حمادة**

# شكر وتقدير

﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾

**(سورة الأحقاف آية 15)**

# ملخص الدراسة


استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي قياس الضرائب المؤجلة وأثرها على الأداء المالي الممثل بالعائد علي الأصول، والعائد علي حقوق الملكية ومضاعف الربحية، وذلك في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، خلال فترة سبع سنوات والممتدة من عام 2013م الي عام 2019م.

واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (EViews) في التحليل، كما استخدم المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض.

وقد شملت عينة الدراسة البيانات المالية المنشورة لـ(16) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث شكلت عينة الدراسة حوالى (34%) من تلك الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها(48) شركة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلي البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري، بالإضافة إلي تحليل بيانات القوائم المالية المعلنة من قبل شركات عينة الدراسة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج وأهما : عدم وجود أثر للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول، حيث يتم إقفال ضريبة الدخل من قبل الشركات بنظام الصفقة. وتعمل الشركات على تمويل مشاريعها من خلال مزيج حقوق الملكية والالتزامات وبذلك يوجد أثر عكسي للالتزامات الضريبية المؤجلة علي العائد على حقوق الملكية. حيث لا يوجد أثر للضريبة المؤجلة على مضاعف الربحية، وأن المستثمرين يأخذون بعين الاعتبار الأرباح ويفضلون الأصول الثابتة فقط. ولا يوجد أثر للأصول الضريبية المؤجلة على حقوق الملكية، ويرجع ذلك للفروق المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي والمزايا الممنوحة للشركات، منها ترحيل الخسائر الي عدة سنوات تالية بحيث تختفي بعد استرداد الخسارة المرحلة.

وفي ضوء هذه النتائج فقد اوصت الدراسة إلي ضرورة الحد من الحرية المتاحة للإدارة في اختيار طرق التقييم أو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل. وضرورة قيام بورصة فلسطين بتشجيع الشركات على المحاسبة والإفصاح عن الضرائب المؤجلة.



**الكلمات الدالة:** الضرائب المؤجلة – العائد علي الاصول – العائد علي حقوق الملكية – مضاعف الربحية – السياسات الضريبية

# ABSTRACT

The aim of the current study is to measure deferred tax and the impact it has had upon financial performance by return on assets, property rights and profit multiplier, in light of the tax policies carried out by companies listed on the Stock Exchange in Palestine, during a seven-year period (2013- 2019). In this study, a statistical program (EViews) is used in the analysis as well as appropriate statistical treatments. The study has included the published financial data of companies (16) from the companies listed on the Stock Exchange in Palestine. It has also made up about (34%) of those companies listed on the Palestinian Stock Exchange (48). In order to achieve the objective of the study, the descriptive analytical approach is used to access data and information related to the theoretical framework, in addition to making an analysis of the financial statements data collected by the study sample companies in the Palestinian Stock Exchange.

The study has produced a number of results, as follows, the most important of which is the absence of an impact that the deferred tax assets has had upon the return on the assets, whereby the income tax is closed by companies through the use of business deal. Companies work to fund their projects. This is done through a mixture of property rights and obligations. Accordingly, this brings about an adverse effect upon deferred tax obligations on return on equity(ROE). As there is no effect of the deferred tax on the profit multiplier, and investors take into account profits and prefer only fixed assets. There is no effect of deferred tax assets upon property rights, due to the temporary differences between accounting income; tax income; and benefits granted to companies including losses-related deferral to the next several years, so that they disappear after recovery of the carry-over loss.

In light of these results, the study recommends the necessity of limiting the freedom available to management in choosing evaluation methods or disclosing information related to accounting for income taxes. Also, a main focus is given to the role played by the Palestine Exchange in order to encourage companies to account and disclose deferred taxes.



***Keyword***: deferred tax - return on assets - return on equity – profit multiplier - tax policies.

# الفهارس

## فهرس المحتويات


| العنوان | | الصفحة |
|---|---|---|
| آية قرآنية | | أ |
| إهداء | | ب |
| الشكر والتقدير | | ج |
| ملخص الدراسة باللغة العربية | | د |
| ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية | | هـ |
| فهرس المحتويات | | و |
| فهرس الجداول | | ي |
| فهرس الأشكال | | ك |
| **الفصل الأول : الإطار العام للدراسة** | | |
| .1.1 | المقدمة | 1 |
| .1.2 | مشكلة الدراسة | 2 |
| .1.3 | أهمية الدراسة | 2 |
| .1.4 | أهداف الدراسة | 3 |
| .1.5 | فرضيات الدراسة | 3 |
| .1.6 | نموذج الدراسة | 4 |
| .1.7 | متغيرات الدراسة | 5 |
| .1.8 | منهجية الدراسة | 5 |
| .1.9 | حدود الدراسة | 5 |
| .1.10 | الدراسات السابقة | 6 |
| .1.10.1 | الدراسات العربية | 6 |
| .1.10.2 | الدراسات الأجنبية | 8 |
| .1.11 | التعليق علي الدراسات السابقة | 12 |

| الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة | | |
|---|---|---|
| **المبحث الاول:** | السياسات الضريبية | **15** |
| 2.1.1. | مقدمة | 16 |
| 2.1.2. | مفهوم السياسة الضريبية | 16 |
| 2.1.3. | أدوات والسياسة الضريبية ووسائلها | 18 |
| 2.1.4. | السياسة الضريبية في فلسطين | 19 |
| 2.1.5. | أهداف السياسة الضريبية في فلسطين | 20 |
| 2.1.6. | خصائص السياسة الضريبية في فلسطين | 21 |
| 2.1.7. | السياسة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 و تعديلاته: | 22 |
| 2.1.8. | السياسات الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني | 28 |
| **المبحث الثاني:** | المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) IAS " ضرائب الدخل " | **31** |
| 2.2.1. | مقدمة | 32 |
| 2.2.2. | المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (IAS12) | 32 |
| 2.2.3. | الدخل المحاسبي و الدخل الضريبي | 35 |
| 2.2.4. | المعاملات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 12 (IAS12) | 42 |
| 2.2.5. | الضرائب المؤجلة | 43 |
| 2.2.5.1. | مفهوم الضريبة المؤجلة | 44 |
| 2.2.5.2. | أنواع الضرائب المؤجلة وأشكالها | 45 |
| 2.2.5.3. | أهمية الضريبة المؤجلة | 46 |
| 2.2.5.4. | مزايا الضرائب المؤجلة وعيوبها | 47 |
| 2.2.5.5. | الإفصاح عن الضرائب المؤجلة | 48 |
| 2.2.5.6. | قياس الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة | 50 |
| **المبحث الثالث:** | **الأداء المـــالي** | **51** |
| 2.3.1. | مقدمة | 52 |
| 2.3.2. | الربحية | 52 |
| 2.3.3. | مفهوم الربحية | 53 |
| 2.3.4. | اهمية الربحية | 54 |
| 2.3.5. | المؤشرات والنسب المستخدمة في الدراسة | 55 |

| | | |
|---|---|---|
| 2.3.6. | مبررات اعتماد المتغيرات | 58 |
| 2.4. | ملخص الفصل | 59 |
| **الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات** | | |
| 3.1. | المقدمة | 61 |
| 3.2. | منهجية الدراسة | 61 |
| 3.3. | فرضيات الدراسة | 61 |
| 3.4. | النماذج الرياضية المستخدمة في الدراسة | 63 |
| 3.5. | قياس المتغيرات | 64 |
| 3.6. | مجتمع وعينة الدراسة | 67 |
| 3.7. | ملخص الفصل | 70 |
| **الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار النتائج** | | |
| 4.1. | مقدمة | 72 |
| 4.2. | التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي | 72 |
| 4.2.1. | اختبار البيانات | 72 |
| 4.2.2. | نتائج التحليل الإحصائي | 73 |
| 4.2.3. | اختبار التوزيع الطبيعي | 74 |
| 4.2.4. | اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر (Mean of Residual) | 74 |
| 4.2.5. | اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) | 75 |
| 4.2.6. | اختبار مصفوفة ارتباط بيرسون | 75 |
| 4.2.7. | اختبار التداخل الخطي | 76 |
| 4.3. | نماذج الانحدار الخطي المتعدد | 76 |
| 4.4. | اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج | 77 |
| 4.4.1. | اختبار الفرضية الأولى | 78 |
| 4.4.2. | اختبار الفرضية الثانية | 80 |
| 4.4.3. | اختبار الفرضية الثالثة | 82 |
| 4.5. | ملخص الفصل | 84 |

| | | |
|---|---|---|
| **الفصل الخامس : النتائج والتوصيات** | | |
| 5.1. | مقدمة | 88 |
| 5.2. | النتائج | 88 |
| 5.3. | التوصيات | 89 |
| 5.4. | الدراسات المقترحة | 90 |
| **مراجع الدراسة** | | |
| المراجع العربية | | 92 |
| المراجع الاجنبية | | 98 |
| المواقع الالكترونية | | 101 |
| القوانين | | 101 |
| **ملاحق الدراسة** | | |
| ملحق رقم (1) : الإحصاء الوصفي والتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة | | 103 |
| ملحق رقم (2) : مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة | | 103 |
| ملحق رقم (3) : اختبار الفرضية الأولى | | 104 |
| ملحق رقم (4) : اختبار الفرضية الثانية | | 106 |
| ملحق رقم (5) : اختبار الفرضية الثالثة | | 107 |
| ملحق رقم (6) : قائمة بشركات عينة الدراسة | | 111 |
| ملحق رقم (7) : قائمة الاختصارات | | 112 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (2.1) | التعديلات التي طرأت علي الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني منذ عام 2011 | 24 |
| (2.2) | تحديد الفروق المؤقتة وما يترتب عليها من ضرائب مؤجلة | 41 |
| (3.1) | توزيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع الاقتصادي | 68 |
| (3.2) | توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية | 69 |
| (3.3) | توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية حسب القيمة السوقية | 70 |
| (4.1) | الإحصاء الوصفي للمتغيرات | 73 |
| (4.2) | التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة | 74 |
| (4.3) | ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة | 75 |
| (4.4) | التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة | 76 |
| (4.5) | تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الأولى لجميع شركات عينة الدراسة | 78 |
| (4.6) | تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية لجميع شركات عينة الدراسة | 80 |
| (4.7) | تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثالثة لجميع شركات عينة الدراسة | 82 |
| (4.8) | ملخص نتائج اختبار الفرضيات | 84 |

# فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1.1) | نموذج الدراسة | 4 |
| (2.1) | أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 IAS | 33 |
| (2.2) | الاختلافات المؤقتة | 38 |
| (2.3) | انواع الضرائب المؤجلة | 46 |

# الفصل الاول

## الإطار العام للدراسة

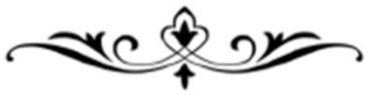

## 1.1. المقدمة :

إن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، يعني أن هناك جملة من الوسائل والأدوات التي يجب استخدامها، ومن أهمها: ضريبة الدخل والتي تعتبر أحد أهم الوسائل المستعملة من جميع الدول مهما كان مستواها الاقتصادي، إذ تستعمل الضريبة كوسيلة للتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فجميع الدول تعمل على تكييف سياستها الضريبية، من أجل تشجيع المستثمرين وتوجيه مشاريعهم، و كذلك دولة فلسطين حيث تقوم بتنظيم السياسة الضريبية من خلال اللوائح والقوانين الناظمة، وتفرض الضريبة على الأشخاص والشركات المقيمة في فلسطين، وتعمل علي تشجيع الاستثمار من خلال سياستها الضريبية.

كما وأدت التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، والتطورات المعاصرة في بيئة الأعمال، كالأسواق المالية والاتفاقيات الدولية، إلى زيادة الحاجة للمعلومات المالية المفيدة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذلك تعتمد المنشآت على النظام المحاسبي الدولي، ليتلاءم مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية على المستوى المحلي و الدولي . وقد شمل النظام المحاسبي الدولي الحسابات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي كافة بما في ذلك الضرائب والرسوم، ممثلة في النظام الضريبي، ومن بين هذه الضرائب نجد" الضرائب على الدخل " التي تعتبر من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، مما يجعل من المهم إعادة النظر في العلاقة التي تربط بين المحاسبة و الضريبة. (هشام، 2005)

إذ ان المحاسبة علي أساس الاستحقاق تتطلب الاعتراف بالإيرادات و المصروفات في السنة التي تحققت فيها بغض النظر عن توقيت التدفق النقدي، بينما يُعتمد الاساس النقدي لبعض المصروفات لأغراض استحقاق الضريبة، ولا شك في أن هذا الاختلاف يؤدي إلى حدوث فرق بين الربح الخاضع للضريبة و الربح المحاسبي و الذي يؤثر في قائمتي الدخل و المركز المالي، و كذلك قائمة التدفقات النقدية، و عليه كان لا بد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولا سيما معيار المحاسبة الدولية رقم (12) من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين من خلال معالجة الفروق.(علي ومحمد،2016)

وتعتبر الضرائب المؤجلة أحد مكونات التقارير المالية، و وردت تعريفات عديدة للضرائب المؤجلة، و منها تعريف (Dotan) " بأنها الضريبة التي تنشأ نتيجة الفرق بين الربح المحاسبي و الربح الضريبي و التي تحدد مقدار المصروف أو الوفر الناتج عن الضرائب علي الدخل عن الفترة المحاسبية و كيفية عرض ذلك المقدار في القوائم المالية ". (Dotan, 2002)

ولكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لا بد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي، باعتباره يزود الإدارة بمفاهيم ومعلومات تسمح

باتخاذ القرارات المختلفة، و تعمل على سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا، فالأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة ". (الغني و الامين،2005)

وتعتبر معظم الأحداث الاقتصادية و العمليات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ومرفقاتها ذات تبعات على الأداء المالي للمنشآت، كما يتم الإفصاح عن هذه التبعات في الإقرارات الضريبية تماشيا مع التشريع الضريبي، وعليه فإن على هذه الشركات أن تقدم معلومات مالية للمستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة كي تعطي صورة واضحة عن الالتزامات والأصول الضريبية الحالية والمحتملة.

## 1.2. مشكلة الدراسة :

يختلف الدخل المحاسبي عن الدخل الخاضع للضريبة، ويرجع ذلك إلى اختلاف قياس الدخل وفقا لمبادئ المحاسبة الدولية، عن قياس الدخل وفق القوانين الضريبية في البيئة المحلية، وعلى ضوء ذلك تظهر فروق بين الدخلين، و يتطلب أن تؤخذ تأثيراتها في الحسبان على شكل التزامات وأصول ضرائب دخل مؤجلة تسدد أو تسترد في السنوات اللاحقة، وتتركز مشكلة الدراسة في التعرف **إلى تأثير الضريبة المؤجلة على الأداء المالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس :

"**ما هو أثر الضريبة المؤجلة على الاداء المالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟**"

ويتفرع بعض الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما واقع السياسات الضريبية في شركات المساهمة العامة محل الدراسة؟
2. ما هو دور المعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم(12) و أثرها علي الضرائب المؤجلة ؟
3. ما هو تأثير الضرائب المؤجلة علي الأداء المالي ؟

## 1.3. أهمية الدراسة :

لهذه الدراسة أهمية على الصعيد العلمي و المهني في فلسطين، في إطار الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، و التعرف إلى السياسات الضريبية المتبعة، وسُبل تطوير قواعد المحاسبة عن الضرائب المؤجلة وفقاً للمعايير الدولية، وانطلاقاً من هذه الأهمية، تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى دراسة أثر الضرائب المؤجلة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية في ضوء السياسات الضريبية، وما تميز هذه الرسالة أنها من أوائل الدراسات المحلية علي حد علم الباحث، التي تناولت هذا

الربط بهدف دعم الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وتعزيزها، لما لها من أهمية في توافر المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تتمثل بخاصتي التمثيل الصادق والملاءمة، والتي يمكن الاعتماد عليها في توجيه القرارات وترشيدها، و التي تتلاءم مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

## 1.4. أهداف الدراسة :

استكمالا لما جاءت عليه مشكلة الدراسة وأسئلتها فإن هذه الدراسة تهدف الي دراسة إمكانية وجود تأثير للضرائب المؤجلة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال:

1- التعرف إلى السياسات الضريبية في فلسطين والتعرف على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة وعرض الأداء المالي.
2- اختبار أثر الضرائب المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3- اختبار أثر الضرائب المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4- اختبار أثر الضرائب المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن ان تساعد المؤسسات الفلسطينية في المحاسبة عن الضرائب المؤجلة.

## 1.5. فرضيات الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة و أهدافها تم تصميم الفرضيات التالية :

**1. لا يوجد اثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للضرائب المؤجلة علي العائد علي الاصول (ROA) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .**

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

أ. لا يوجد أثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للأصول الضريبية المؤجلة علي العائد علي الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

ب. لا يوجد أثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

**2. لا يوجد اثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للضرائب المؤجلة على العائد علي حقوق الملكية (ROCE) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .**

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

أ. لا يوجد أثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

ب. لا يوجد أثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

**3. لا يوجد اثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للضرائب المؤجلة على مضاعف الربحية ( E/P ) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .**

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

أ. لا يوجد أثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للأصول الضريبة المؤجلة على مضاعف الربحية ( E/P ) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

ب. لا يوجد أثر جوهري عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للالتزامات الضريبية المؤجلة على مضاعف الربحية ( E/P ) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

## 1.6. نموذج الدراسة :

**شكل رقم (1.1): نموذج الدراسة**

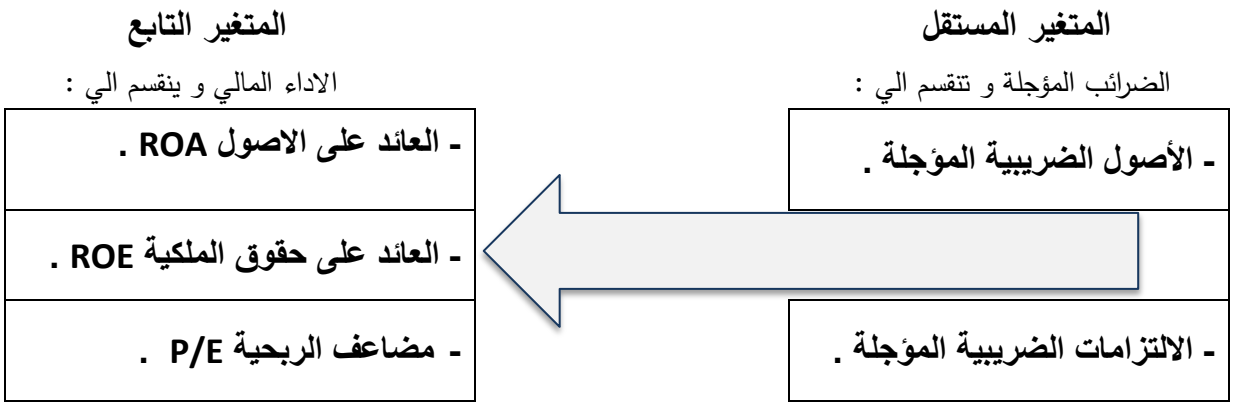


( المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة )

## 1.7. متغيرات الدراسة :

وتتكون المتغيرات المستقلة **(الضرائب المؤجلة)** من : (Lukic, 2017)

أولاً : **الاصول الضريبية المؤجلة** : وسيتم قياسه بالنسبة بين أصول الضريبة المؤجلة و مجموع الاصول.

ثانياً : **الالتزامات الضريبية المؤجلة** : وسيتم قياسه بالنسبة بين التزامات الضريبة المؤجلة و مجموع الاصول.

والمتغيرات **التابعة** من :

**أولاً : العائد على الاصول ROA**

**ثانياً : العائد على حقوق الملكية ROE**

**ثالثاً : نسبة مضاعف الربحية E/P**

## 1.8. منهجية الدراسة :

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها و البيانات المراد الحصول عليها بغرض دراسة "**اثر الضريبة المؤجلة علي الأداء المالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**"، وبناء على التساؤلات التي سوف تسعى الدراسة للإجابة عنها، سوف تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الاكثر مناسبة للظاهرة محل الدراسة، و ذلك باتباع أسلوبين: يتمثل الأسلوب **الأول** بالاعتماد علي الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، و كذلك الكتب و النشرات لتغطية الجانب النظري، هذا بالإضافة إلى الاعتماد علي التقارير السنوية للشركات والنشرات الصادرة من بورصة فلسطين للأوراق المالية، لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة، أما الأسلوب **الثاني** فهو أسلوب التحليل الإحصائي حيث سيتم تجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة للسبع سنوات الممتدة من عام 2013 الى عام 2019.

## 1.9. حدود الدراسة :

سوف تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

1. الحدود المكانية : الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وعددها 48 شركة.
2. الحدود الزمانية : ستتناول البيانات المالية للشركات المنشورة الكترونياً سبع سنوات و ذلك من عام 2013م و حتى عام 2019م.

## 1.10. الدراسات السابقة :

### 1.10.1. الدراسات العربية :

**1. دراسة (العدي، 2016) بعنوان :**

**" أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية "**

هدف البحث إلى دراسة أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية، من خلال تحديد مفهوم الضرائب المؤجلة، وعرض لكل من الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة، وفقاً لما جاء في الدراسات السابقة و معايير المحاسبة الدولية و المعيار المحاسبي الدولي (12) الضرائب على الدخل، وتحديد الفروق الدائمة و الفروق المؤقتة بين الربح المحاسبي و الربح الضريبي، و تحديد معايير الاعتراف و قياس كل من الالتزامات و الأصول الضريبية المؤجلة، كما يدرس هذا البحث معلومات البيانات المالية و الخصائص النوعية لهذه المعلومات، و من ثم دراسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية من خلال دراسة أثر الضرائب المؤجلة في جودة معلومات البيانات المالية، حيث تم اختيار عينة من الشركات المساهمة في سورية و عددها 20 شركة من مجموع الشركات المساهمة السورية التي تبلغ 52 شركة، واعتمد البحث قائمة استقصاء كأداة لتحليل البيانات من المجتمع المبحوث، و تم اختبار الفروض باستخدام برنامج SPSS وذلك بتوزيع 150 استبانة و كان عدد المسترد من هذه الاستبانات و القابل للتحليل 105 استبانة أي بنسبة استجابة 70% .

وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المنشأة تقوم باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة و الالتزامات الضريبية المؤجلة بهدف إيصال المعلومات الملائمة لمستخدمي البيانات المالية، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الحد من الحرية المتاحة للمديرين في استخدام الأحكام في اختيار طرق التقرير و التقييم أو الإفصاح عن المعلومات، و ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، أي أن الضرائب المؤجلة تؤثر على جودة معلومات البيانات المالية .

**2. دراسة (رجاء، 2016) بعنوان:**

**" أثر تطبيق الضرائب المؤجلة علي جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية "**

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، و منها إبراز أهم المشاكل و العوائق التي تقف أمام تطبيق الضرائب المؤجلة و معرفة مدي تأثير الضرائب المؤجلة علي جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية و التعرف إلى الدور الذي تلعبه الضرائب المؤجلة في تفادي الفروقات بين المحاسبة و الضريبة و إيجاد الثغرات الموجودة بين المحاسبة و الضرائب، و تمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية للتسيير السياحي لولاية تمنزاست و المؤسسة الاقتصادية ديوان الترقية

والتسيير العقاري، كما و اتبع المنهج الوصفي من خلال تجميع المعلومات الخاصة بالدراسة كما قام باستعمال أسلوب دراسة الحالة الذي ركز من خلاله على المؤسستين السابقتين و استعان بالمقابلة الشخصية لمختصين في المحاسبة، وذلك لشرح المعطيات الخاصة بالوثائق المحاسبية للمؤسسة وكيفية تطبيق الضرائب المؤجلة ، و قام بقياس الأثر عن طريق حساب المؤشرين هما العائد على رؤوس الأموال والنتيجة الصافية للمؤسستين قبل وبعد تطبيق الضرائب المؤجلة للسنوات (2011 – 2014) و توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للضرائب المؤجلة على نتيجة الدورة المالية (نتائج الاعمال – القوائم المالية) و أن هناك تغيرات في النتائج المحاسبية لسنوات قبل و بعد تطبيق الضرائب المؤجلة، إلى أنها تزيد من فعالية القوائم المالية ومصداقيتها، وإعطاء صورة أقوى للمركز المالي للمؤسسة.

**3. دراسة (علي و محمد، 2016) بعنوان:**

**" تأثير الإبلاغ المالي عن الالتزامات و الأصول ضريبة الدخل المؤجلة في جودة المعلومات المحاسبية "**

هدفت الدراسة الى بيان مفاهيم المحاسبية النظرية للإبلاغ المالي عن الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة و عرض الاختلافات في الإبلاغ عن الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة والناجمة عن وجود تباين في المعالجات المحاسبية في البيئة المحلية العراقية و تحليلها وفقاً للمبادئ المحاسبية ومتطلبات القانون الضريبي فضلا عن القواعد المحاسبية المحلية و مقارنة تلك القواعد مع معيار المحاسبة الدولي (12) وقياس تأثير الإبلاغ المالي عن الضرائب المؤجلة في جودة المعلومات المحاسبية من خلال خاصية الملاءمة و التمثيل الصادق، كما و قام الباحثان بتصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بنطاق البحث و توزيعها علي الأطراف المعنية، من اجل تحليل النتائج واختبار الفروض ذات الصلة، و يتمثل مجتمع الدراسة بالمستثمرين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة العراق للأوراق المالية فضلا عن المحاسبين العاملين في المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة منهم على أساس سنوات الخبرة، ويبلغ عدد استمارات الاستبانة الموزعة علي عينة الدراسة 41 استمارة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، كان أهمها أنه يوجد تأثيرات ضريبية مستقبلية تنعكس على السنوات المستقبلية، كما و توصلت إلي أن هناك تأثيراً للإبلاغ المالي عن الالتزامات و أصول ضريبة الدخل المؤجلة على جودة المعلومات المحاسبية.

**4. دراسة (العدى و عبدالله، 2012) بعنوان :**

**" أثر الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح "**

هدف البحث إلى دراسة أثر الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح في سوريا من خلال تحديد مفهوم الضرائب المؤجلة، كما و تعرض طبيعة ادارة الارباح وماهيتها و الدوافع التي تدفع الادارة الى ممارسة انشطة إدارة الأرباح، و من ثم دراسة ميدانية لوقع بيئة الاعمال في سوريا ، حيث تم اختيار عينة من 20 شركة مساهمة من شركات المساهمة في سوريا من اصل 51 شركة شركات المساهمة، وزع عليها 150 استبانة وكان عدد المسترد من هذه الاستبانات والقابل للتحليل 105 استبانة .

وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المنشاة تقوم باستخدام الأصول الضريبة المؤجلة و الالتزامات الضريبية المؤجلة بهدف الوصول إلي الربح المستهدف ، كما و توصلت الدراسة إلي ضرورة الحد من الحرية المتاحة للمديرين في استخدام الاحكام في اختيار طرق التقرير و التقييم او الإفصاح عن المعلومات و زيادة شفافية التقرير المالي .

## 1.10.2.الدراسات الأجنبية :

**1. دراسة (Bohušová et al, 2019) بعنوان**

**" Deferred tax for tax planning in the Czech agricultural companies "**

**"الضرائب المؤجلة للتخطيط الضريبي في الشركات الزراعية التشيكية"**

هدفت الدراسة إلي أهمية الضرائب المؤجلة في الحيازة الزراعية، ووضع مقترح لتبسيط إعداد التقارير المالية والإبلاغ عن الضرائب المؤجلة في الزراعة.

وتمت الدراسة للشركات المساهمة الزراعية التشيكية الملزمة في عرض الضرائب المؤجلة في قوائمها المالية، وقد بلغت عينة الدراسة 110 شركة مساهمة ما بين عام 2011 حتي عام 2015.

وتوصلت الدراسة الي اهمية المادية للإبلاغ عن الضرائب المؤجلة، حيث يكون هو الفرق بين القاعدة الضريبية والقيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل. تكشف أثرها على العائد على الأصول، والعائد المعدل للأصول الذي يعكس إلغاء تأثير الضرائب المؤجلة أن تأثير الإبلاغ الضريبي المؤجل ليس مرتفعًا جدًا في الشركات الزراعية الكبيرة في جمهورية التشيك، ويرجع ذلك الي طبيعة العمل الزراعي الذي يختلف عن القطاعات الاخري .

**2. دراسة (Olatunji & Theresa, 2018) بعنوان :**

" **Deferred tax and financial performance of firms in Nigeria** "

**"الضرائب المؤجلة والأداء المالي للشركات في نيجيريا"**

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر كل من الاصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة علي الأداء المالي والمقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم والربح بعد الضريبة.

وتتكون عينة الدراسة من 10 شركات من شركات بورصة نيجيريا عن الفترة ما بين عام 2007 حتي عام 2016، كما واستخدم الباحث اختبار ما بعد التقدير مثل اختبار F المقيد واختبار Hausman .

وتوصلت الدراسة إلي أن الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة لها تأثير سلبي على أداء الشركات التي تم اخذ عينات منها، كما أن الممارسة الضريبية المؤجلة من قبل الشركات النيجيرية تميل إلى إعاقة احتمال استمرارها في تحسين الأداء، وأوصى الباحث بأن تتجنب الشركات النيجيرية تأجيل الالتزامات الضريبية ، وذلك للحد من نقل العبء الضريبي إلى الفترة المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ، نظرًا لتقلبات بيئة الأعمال ومرونتها في البلاد بسبب عدم الاستقرار الداخلي .

**3. دراسة (vossen, 2018) بعنوان :**

" **The relevance of deferred tax assets and the influence of the credit crunch** "

" **أهمية الأصول الضريبية المؤجلة وتأثير شُح الائتمان** "

هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهمية القيمة لموجودات الضرائب المؤجلة، وحول كيفية تأثرها في الأزمات المالية على أهمية قيمة المعلومات المحاسبية، والآثار المترتبة على هذه الظاهرة، وأجريت هذه الدراسة علي الشركات المدرجة في بورصة أمستردام، وجمع الباحث بيانات الدراسة من قاعدة البيانات Thomson Reuters DataStream ، وهي قاعدة بيانات دولية تحتوي علي معلومات الشركات المالية وتحتوي علي بيانات لأكثر من 162 سوقاً مالياً، وقد حصل الباحث علي بيانات مؤشر VIX ( مقياس شائع لتوقع سوق الأسهم للتقلبات التي تنطوي عليها خيارات الأسهم ) من بورصة امستردام، وبعد حصوله علي بيانات المتغيرات، تم إجراء تحليل للبيانات باستخدام نموذج الانحدار، وقد كانت عينة الدراسة من 125 شركة من الشركات المدرجة في بورصة أمستردام لمدة 20 عاماً ما بين 1997 حتي 2016 وتحتوي هذه العينة علي جميع الأسهم المدرجة في بورصة أمستردام.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأصول الضريبة المؤجلة ليست ذات صلة بقيمة أرباح الأسهم، وتُظهر هذه الدراسة أن علاقة القيمة الضريبية المشكوك فيها لأصول الضريبة المؤجلة، لها تأثير سلبي علي الأزمة الائتمانية، كما أوصت بانه يجب أن تتضمن الدراسات أهمية القيمة المستقبلية التي تستخدم مستويات الأسعار لمؤشر VIX كمتغير .

**4. دراسة (Chludek,2011) بعنوان:**

**" The Impact of Deferred Taxes on Firm Value – Three Empirical Studies on the Cash Flow and Value Relevance of Deferred Taxes and Related Disclosures"**

**" أثر الضرائب المؤجلة على قيمة الشركات ثلاث دراسات تجريبية على التدفق النقدي وملاءمة قيمة الضرائب المؤجلة والإفصاحات "**

هدفت الدراسة إلى المحاولة بشكل منهجي قياس قيمة الشركة من خلال التدفق النقدي للضرائب المؤجلة وبيان الأهمية الاقتصادية لهذا التدفق، وعملت على تحليل محتوى المعلومات الخاصة بالضرائب المؤجلة المفصح عنها فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الضريبية المستقبلية، ودراسة أثر الضرائب المؤجلة على قيمة الشركة من خلال اجراء تحليل الملامة للقيمة الكلاسيكية.

كما واستند الباحث في التحليل لعينة مكونة من 449 شركة من شركات الولايات المتحدة عن الفترة من عام 1994 حتي 2009م، وقد توصلت الدراسة الي عدم وجود تأثير على قيمة الشركة، كما أنه لا يوجد تأثر ذات أهمية جوهرية للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم.

**5. دراسة (Lukic, 2017) بعنوان :**

**" Deferred Tax In The Retail Trade "**

**"الضرائب المؤجلة في تجارة التجزئة"**

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل شامل لتأثير الضريبة المؤجلة علي أداء الشركات وتحليل قضية الأصول الضريبية المؤجلة بشكل مكثف من وجهات نظر مختلفة، لشركات التجزئة العاملة في صربيا، حيث تم اختيار عينة الدراسة وهي الشركات الست التالية (Costco & Home Depot & WalMart & Target & Tesco & Marks&Spencer)، كما تم قياس الأصول الضريبية المؤجلة كنسبة

أصول الضريبة إلى مجموع الأصول والنسبة بين أصول الضريبة والأرباح قبل الضريبة، وقياس الالتزامات الضريبية المؤجلة بالنسبة بين التزامات الضريبة ومجموع الاصول والنسبة بين التزامات الضريبة والأرباح قبل الضريبة، وقد تم فحص تأثير الضريبة المؤجلة على العائد على رأس المال التجاري والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في صربيا.

وتوصلت إلى أن الضرائب المؤجلة هي عامل هام في أداء الشركات التجارية في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدم، وهو ما ينطبق أيضاً على الشركات التجارية في صربيا. وكل هذا يوحي بأن مديري الشركات التجارية يجب عليهم إدارة الأصول الضريبية المؤجلة بكفاءة من أجل تحقيق الربح المستهدف، كما ان الضرائب المؤجلة هي في العديد من شركات التجزئة تستخدم كمصدر لتمويل الأنشطة التجارية، والالتزامات الضريبية المؤجلة تمثل نوعًا من التهرب الضريبي "القانوني" ومصدر تمويل النشاط.

**6. دراسة (Chytis, 2015) بعنوان :**

**" Deferred Tax Assets from unused Tax Losses under the prism of Financial Crisis "**

**" الأصول الضريبية المؤجلة من خسائر الضرائب غير المستخدمة تحت مجهر الأزمة المالية "**

هدفت الدراسة الى البحث في دور الضريبة المؤجلة في القوائم المالية وأهميتها علي الحجم او التغيرات بما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، ودراسة ما إذا كان الاعتراف بموجودات الضرائب المؤجلة تتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وما إذا كانت سمات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية مثل هيكل الملكية وحجم شركة المراجع وجودة المراجعة قد تؤثر علي الأصول الضريبية المؤجلة. وقد استخدام الباحث أسلوب نموذج الانحدار المتعدد في التحليل، وتتكون عينة الدراسة من أكبر الشركات المالية، وغير المالية المدرجة في بورصة اثينا وعددها 64 شركة وتغطي الفترة ما بين عام 2005 وحتي عام 2012 ، كما أجرى الباحث الدراسة التحليلية للعينة واتبع الباحث منهجين مقسمين إلى جزء نظري وجزء تطبيقي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأصول الضريبة المؤجلة غير مفصح عنها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، كما توصلت إلى أن إدارة شركات المراجعة تقوم باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة، بهدف إيصال المعلومات الملائمة لمستخدمي البيانات المالية، وهناك أثر للضرائب المؤجلة إن كانت أصولاً او التزامات ضريبية مؤجلة على العائد على الأصول، والعائد على السهم الواحد، ويعود ذلك للإرشادات الداخلية الخاصة بالشركة.

## 1.11. التعليق علي الدراسات السابقة :

جميع الدراسات السابقة تناولت موضوع الضرائب المؤجلة بشكل عام، وقامت معظم الدراسات ببيان مفاهيم المحاسبة النظرية للإبلاغ المالي عن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناجمة عن فروق المعالجات المحاسبية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، واشتركت أغلبها في أنها تهدف إلى إبراز اهم المشاكل المحاسبية المترتبة على الفروق بين قواعد المحاسبة والقواعد الضريبية، كما ورأت أن إدارة المنشأة تقوم باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة بهدف الوصول الى معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، كما أن دراسة (رجاء، 2016) قامت بدراسة أهم المشاكل والعوائق التي تقف أمام تطبيق الضرائب المؤجلة ، ودراسة (العدي وعبدالله ، 2012) درست طبيعة استخدام الضرائب المؤجلة وأهميتها في إدارة الأرباح، ودراسة (Vossen, 2018) القت الضوء علي اهمية القيمة لموجودات الضرائب المؤجلة ودورها في تأثير الضرائب المؤجلة في الأزمات المالية،

كما واتفقت دراسات (العدي،2016) و (LUKIC,2017) و (العدي وعبدالله،2012) و(CHYTIS,2015) علي أن إدارة الشركة تستخدم الضرائب المؤجلة بهدف إيصال معلومات تناسب مستخدمي البيانات المالية، بينما دراسة (رجاء،2016) توصلت إلى أن تطبيق الضرائب المؤجلة تزيد من مصداقية القوائم المالية وفاعليتها، واعطاء صورة أكثر قوة للمركز المالي للمؤسسة.

وما ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حداثة موضوع الضرائب المؤجلة وندرة الأبحاث المتعلقة بالضرائب المؤجلة خاصة في فلسطين، مع أهمية بند الضرائب المؤجلة في التقارير المالية.

وسيتم قياس أثر الضرائب المؤجلة علي كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، لقياس اثرها علي أداء شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وقياس أثرها على قيمة الشركة مقاسا بمعدل مضاعف الربحية.

وعليه سوف يتم تنظيم الدراسة كالتالي :

الفصل الأول تناول الإطار العام للدراسة، ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري وسوف نتطرق من خلاله لكل من السياسة الضريبية ومعيار المحاسبة الدولي رقم(12) والضرائب المؤجلة ومؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة، بينما الفصل الثالث يتناول طرق واجراءات البحث، وكذلك الفصل الرابع يتناول التحليل واختبار الفرضيات، والفصل الخامس يتناول النتائج والتوصيات.

# الفصل الثاني

## الإطـار النظـري

## المقدمة :

تزايد اهتمام الحكومات باختلاف أنظمة الحكم فيها والأفكار السياسية التي تؤمن بها، بأن الضرائب أحد وسائل السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن الأهداف المالية، وقد أدى هذا الاهتمام إلى ضرورة توفير الوسائل المساعدة في الوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة بالشكل الذي يضمن عدم ضياع الموارد من الخزينة العامة، وعدم إجحاف المكلفين بدفع الضريبة وظلمهم، وهنا تبرز أهمية التقارير المالية التي تمثل مخرجات المحاسبة، إلا أن إعداد التقارير المالية لا يمثل هدفاً بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل بتقديم المعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإجراءات التنظيمية والإدارية الأخرى. (ال شبيب، 2009)

ونتيجة الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 لمعالجة تلك الفروقات بين كل من الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، بما يوفر دليلا للمنشآت، لمعالجة الفروقات التي تنشأ نتيجة اختلاف متطلبات القوانين الضريبية عن نظيراتها وفق المعايير الدولية، بحيث لا تُترك تلك الفروقات لتبقى خارج الدفاتر المحاسبية دون بيان أثرها في قوائم المنشآت المالية على مدى فترات مالية عديدة. (العجيلي، 2013)

وتوجد حالات خاصة للضرائب، وهي الضرائب المؤجلة، إذ يختلف التعامل معها عن باقي الحالات، وهي حالة ظهور فروق مؤقتة ناجمة عن الاختلاف بين القواعد المحاسبية المتبعة والقواعد الضريبية وسوف يتطرق الباحث لها بالتفصيل في هذا الفصل.

كما وتهتم جميع الشركات بتقييم الأداء المالي، بهدف التعرف إلى الكفاءات المالية للشركة والتعرف إلى أوجه التطور في الأداء، ويعتبر مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، ووسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة، والتي يسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها، ولذلك فهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، ومن أهم مؤشراته، مؤشرات الربحية والتي سوف يتم عرضها في المبحث الثالث.

وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: الأول السياسات الضريبية والمبحث الثاني المعيار المحاسبي الدولي رقم12 (IAS12) أما المبحث الثالث فسيتناول الأداء المالي.

# المبحث الأول
# الســـياسة الضريبية

### 2.1.1. مقدمة :

لقد تزايد الاهتمام بدراسة السياسة الضريبية و التأثيرات التي قد تترتب في استخدامها كأسلوب لتوجيه الاقتصاد، وكأداة لتمويل التنمية، خاصة بعد أزمة الكساد 1929 م، حيث تطور دور الدولة من دولة حارسة ذات مهام محددة إلى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي، بهدف خلق التوازن وتحقيق الاستقرار، وقد كان دور الدولة بدءاً من هذه المرحلة ترجمة لآراء بعض الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة توسع وظائفها، مؤكدين على أنها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية. (محمد،2010).

وتعتبر السياسة الضريبية جزءاً مهما من السياسة المالية للدولة، التي تعتمدها لكسب الإيرادات الموجهة لتغطية نفقاتها، وتسعي من خلالها إلي تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة، والتي تساهم في رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، لرفع معدلات النمو، والتقليل من عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الإجمالي بين فئات المجتمع، ويمثل النظام الضريبي التطبيق العملي للسياسة الضريبية علي أرض الواقع . (غريسي و لعجال ،2012)

ويتناول هذا المبحث ماهية السياسات الضريبية وجهاتها وأدواتها، وعرض أبرز السياسات الضريبية المتبعة في فلسطين وأهدافها وخصائصها وأدواتها إن كانت في قرار بقانون ضريبية الدخل (8) لسنة 2011 أو قانون تشجيع الاستثمار المعدل رقم (2) لعام 2011 المعمول به في فلسطين.

### 2.1.2. مفهوم السياسة الضريبية :

السياسة الضريبية تحقق تدخل الدولة اللازم في الحياة الاقتصادية في المجتمع، وذلك لتحقيق النمو والتوازن والاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة. وتبعاً لذلك يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها" مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة و تنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الادوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث اثار معينة وتجنب اثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ". (العامري، 2013)

بالإضافة إلي تعريف (هندي،2003) بأنها " مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث اثر اقتصادية و اجتماعية وسياسية مرغوبة ، وتجنب الاثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع ".

كما وعرفها (قدي، 2005) بأنها " مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية " .

وراى (Castagnede, 2009) بأنها " مجموعة اختيارات تسهم في تحديد الخصائص المميزة للنظام الضريبي ".

وعرفها (Loure, 1954) بأنها " فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغاً من الضرائب محدداً مسبقاً وتعد هذه العبارة أحسن صيغة ممكنة إلي عدة جوانب منها: العدالة الاجتماعية ، التطور التقني، و كذلك تنمية الادخار".

وعرف (Bernard, 1997) بأنها " مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس و تنظيم و تطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السطات العمومية ".

واعتبر (قدي ، 2005) السياسة الضريبة بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية، لإحداث اثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية مرغوبة ، وتجنب اثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ".

وبذلك يستخلص الباحث بأن السياسة الضريبية هي " عبارة عن البرامج المتكاملة التي تضعها الدولة وتخطط لها وتنفذها باستخدام كافة الادوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لتغطية النفقات العمومية للدولة، للتأثير علي جميع القطاعات إن كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع " .

تعتبر دراسة السياسة الضريبية لأي دولة من الدراسات المهمة لجهات (أطراف) عديدة، لما لها من تأثير و مكانة واضحة في المجتمع (الحجازي ، 2000) ، هذه الجهات هي :

**أ. القطاع العائلي :**

حيث يهتم القطاع العائلي بالسياسة الضريبية المنتجة، وذلك لما لها من تأثير على مستوياتهم المعيشية وعلى مدخراتهم، كما يتأثرون أيضا بمدي رغبتهم بزيادة أو تخفيض ساعات العمل.

**ب.قطاع الأعمال المحلي و الأجنبي :**

يتأثر قطاع الأعمال المحلي و الأجنبي من السياسة الضريبية، و ذلك من خلال مدى تأثير الضريبة المفروضة علي أرباحهم، حيث يسعي كل مستثمر قبل اتخاذ قراره بالاستثمار الي دراسة الضريبة المفروضة و الحوافز المشجعة على الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها .

**ج. القطاع الحكومي :**

يهتم القطاع الحكومي بدراسة السياسة الضريبية و محاولة تطويرها و ذلك لما لها من تأثيرات على معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم و البطالة و التعرف من خلالها إلى حجم الاستثمار الحالي و المتوقع، كما تعتبر السياسة الضريبية مهمة للحكومة، وذلك لما لها من تأثير على حجم الحصيلة الضريبية اللازمة لمقابلة النفقات العامة .

**د. قطاع البحث العلمي :**

تعتبر دراسة السياسة الضريبية مهمة لقطاع البحث العلمي، وذلك لمعرفة و دراسة أثر السياسة المالية في تحقيق اهداف مختلفة كالأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و مدي الدور الذي تلعبه في إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع .

## 2.1.3. أدوات السياسة الضريبية ووسائلها :

إن اتباع أي سياسة من قبل الدولة يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والادوات التي يجب الاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، فمن أهم الادوات والوسائل التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق اهدافها هي :

❖ **الإعفاءات الضريبية :**

الإعفاء الضريبي هو أي مقدار من دخل المكلف الطبيعي والمعنوي لا يخضع للضريبة، ويقرر بنص تشريع عام أو خاص ويكون مؤقتاً او دائماً، كليا أو جزئيا يراعى ظروف المكلف الشخصية والعائلية، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى الدولة لها تطبيقا للعدالة الضريبية ولمنع الازدواج الضريبي.(الخفاجي وعبد الامير، 2017)

يرتبط الإعفاء ان كان اعفاء دائماً او اعفاء مؤقتاً بمكان فرض الضريبة (موطن التكليف) أو بأهمية النشاط الممارس، و مدى تأثيره في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

وقد يسمى الإعفاء الضريبي في بعض الدراسات الضريبية ( بالإجازة الضريبية ) و هي تتعلق بمنح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبياً لعدد من السنوات، و هي بذلك تمثل حافزاً ضريبياً للاستثمار، بحيث تزيد من العائد الصافي و تحقق سيولة ذاتية للمشروعات في بداية حياته الانتاجية و من بين الاثار الإيجابية للإعفاءات الضريبية (عبد العزيز، 2000) نجد التالي :

- زيادة العائد الصافي المتوقع أن يحصل عليه المستثمر.
- تحقيق سيولة ذاتية للمستثمر.
- يمكن أن يتغير الهيكل التمويلي في صالح التمويل الذاتي.

❖ **التخفيضات الضريبية :**

تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة للمستثمرين علي الرسم المفروض على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب (حمزة، 2017).

❖ **نظام الاهتلاك :**

يعرف على انه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام او مرور الزمن او الإبداع التكنولوجي، ويعبر عنه القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، و يطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم يصبح العبء الضريبي أقل بالمقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك، و يعتبر هذا الأخير مسألة ضريبية بالنظر الي تأثيره المباشر عن النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على نظام الإهلاك الامستخدم إن كان: قسط ثابت او قسط متزايد او قسط متناقص، وكلما كانت قيمة المخصصات اكبر في بداية الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كان ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن من تجديد استثماراتها و دفع ضرائب أقل، فضلاً عن كون الإهلال عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي المؤسسة (حمزة، 2017). وتختلف طرق معالجه الإهلاك من الوجهـة الضريبة بتغير القوانين والتشريعات الضريبيـة

❖ **إمكانية ترحيل الخسائر إلي السنوات اللاحقة :**

تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الاثار الناجمة عن تحقيق خسائر في سنوات معينة بحيث يمكن اعتبارها كأعباء تخفض من أرباح السنوات اللاحقة لغاية انتهاء عدد السنوات المحددة حسب النظام الضريبي المعمول به في الدولة. (بو علام ، 2012)

## 2.1.4. السياسة الضريبية في فلسطين :

تميزت الفترة قبل نشوء السلطة الفلسطينية بوجود بعض السياسات الضريبية المتبعة، وتتمثل في قانونين خاصين بالضرائب، الأول لقطاع غزة، وهو قانون ضريبة الدخل الانتدابي رقم 13 لسنة 1947، والآخر في الضفة الغربية، وهو قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 25 لسنة 1964، وكانت السياسات الضريبية في ذلك الوقت تعزز تبعية اقتصاد الأراضي المحتلة لاقتصاد الاحتلال الاسرائيلي، والتي لم تكن بدورها تلتفت للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994م، عمدت السلطة الفلسطينية على سن تشريعات وقوانين ضريبية مستندة لبروتوكول باريس، وهو الملحق الاقتصادي لاتفاقية أسلو لعام 1993م، وقد صدر أول قانون للضريبة على الدخل في فلسطين بعد عشرة أعوام من تاسيس السلطة الفلسطينية، وهو قانون رقم 17 لعام 2004، والذي اعتمد النسبة التصاعدية في ضريبة الدخل بالنسبة للمكلفين الطبيعيين والمعنويين.

و شهدت الفترة من عام 2005 وحتي عام 2015 صدور تعديلات كثيرة على قانون ضريبة الدخل في فلسطين، وكانت التعديلات مرتكزة على منهجية تخفيض عدد الشرائح الضريبية، والذي يرى

العديد من الخبراء أن تقليل عدد الشرائح الضريبية يؤدي إلي توزيع متساوٍ للعبء، للطبقات الاجتماعية المختلفة ومن ثم مخالفة لمبدأ العدالة في توزيع الدخل. (ماس،2015)

وبالفعل اصدر قانون جديد في عام 2011، أضافت بموجبه شريحة رابعة جديدة، بهدف تحقيق مبدأ العدالة، وزيادة العبء الضريبي على أصحاب الدخل المرتفع.

وفي العام 2012، أقر مجلس الوزراء التوصيات المتعلقة بالنسب والشرائح، لتتراوح النسب ما بين 5% الي 20% للأفراد والشركات.

وفي عام 2014، صدر تعديل اخر، وهو قرار بقانون رقم 8 لعام 2011، والذي أعاد اعفاء ارباح الأصول الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية، وتحصيل نسبة 10% على فوائد برامج التمويل، وإلغاء الفوائد على الودائع والعمولات.

وفي عام 2015، صدر تعديل وهو القرار بقانون رقم 5 لعام 2015، بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 8 لعام 2011، حيث تم رفع الشريحة الخاضعة للإعفاء وفرض ضريبة على الشركات الاحتكارية بنسبة 20%، وأصبحت الشريحة العليا 15% على الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى.

### 2.1.5. أهداف السياسة الضريبية في فلسطين :

تسعى كل دولة في العالم إلى تحقيق أهداف متعددة وذلك من خلال رسم خطة للسياسات المختلفة، ومن هذه السياسات السياسة الضريبية، حيث تعتبر الضريبة أداة خطرة إذا لم يتم استغلالها بطريق إيجابية، وذلك لما لها من أثار مهمة على المجتمع، مما يوجب على الدولة أن تهتم بهذه الأداة حتى لا تتحقق أثار سليبة على المجتمع.

كما وتسعى السياسة الضريبية في فلسطين باعتبارها إحدي أدوات السياسة الاقتصادية، إلي تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية كلية، و يمكن سرد بعض أهداف السياسة الضريبية في فلسطين (علاونة، 2014)، كما يلي :

- تحصيل أكبر عائد ممكن من الضرائب يمكن الدولة من تمويل إنفاقها الجاري و التطويري وفقا لخطة الدولة الاقتصادية دون الحاجة الي اللجوء للاقتراض و الاستدانة.
- مراعاة الظروف العائلية و الاجتماعية للمكلفين، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع العبء الضريبي من خلال إقرار إعفاءات عائلية و شرائح ضريبية تصاعدية تحقق قدراً عالياً من العدالة الاجتماعية .
- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي .
- بناء إدارة ضريبية عصرية قوية و مرنة يمكنها أن تتجاوب مع التطورات المتسارعة وضمان ممارسات ضريبية وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

### 2.1.6. خصائص السياسة الضريبية في فلسطين :

يمكن ابراز خصائص السياسة الضريبية الفلسطينية بالنقاط التالية : (عبد الرازق، 2016)

1. ان النظام الضريبي المتبع في الأراضي الفلسطينية لا يتناسب مع الفلسطينيين، الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي، و لا ينهض بالواقع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين كما يعتبر عائقاً رئيساً للتنمية الاقتصادية، بسبب اعتماده على الضرائب غير المباشرة والتي يتمكن دافعها من نقل عبئها الضريبي إلي غيره من الأشخاص، كما أن النفقات الأمنية لا زالت تستحوذ على نصيب أكبر من الموازنة العامة الفلسطينية على حساب نفقات التطوير و التنمية و الخدمات الاجتماعية. فإن فرض الضرائب على فئة الأغنياء من شأنه أن يقلل من سوء توزيع الدخل والثروة ، فمثلا في الضرائب التصاعدية التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة دون الفقراء والفئات المتوسطة ، فإنها تؤدي إلى اقتطاع جزء من أموال الاغنياء، ومن ثم يقترب الدخل ولو بنسب صغير من دخل الفئات المتوسطة ، ويتبع ذلك تغيير في نمط الاستهلاك وحجم الادخار.
2. ان اقتصاد الأراضي الفلسطينية يعاني من التهرب الضريبي، و عدم وجود مقياس واضح للعدالة الضريبية .
3. يتم تصميم السياسة الضريبية بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب هيمنة الاحتلال وكونها موروثة عن الاحتلال الإسرائيلي .
4. ان للضرائب الفلسطينية انعكاسات سلبية في نمو الاقتصاد، بسبب اعتمادها علي الضرائب غير المباشرة و التي تؤثر بشكل مباشر بالشرائح الفقيرة و المتوسطة، و إن أفضل وسيلة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية تكمن في اتباع السلطة الفلسطينية لسياسات الإعفاء الضريبي .
5. هناك عدد من الصعوبات و العراقيل عند وضع السياسات الضريبية، بسبب قيود الاحتلال الإسرائيلي، و خضوع السياسة الاقتصادية الفلسطينية لإملاءات اتفاقية باريس الاقتصادية المقيدة للاستثمار و الإنتاج في السوق الفلسطيني، وأن النظام الضريبي الفلسطيني لازال مرتبطا و تابعاً للنظام الضريبي في اسرائيل.

## 2.1.7. السياسة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 و تعديلاته:

يتم تنظيم السياسة الضريبية من خلال اللوائح والقوانين الناظمة، وتفرض الضريبة على الأشخاص والشركات المقيمة في فلسطين، كما و يتم إعطاء الكثير من المنح والحوافز الضريبية، بهدف دعم المنتج المحلي وتحسين الجودة و الوصول للأسواق الخارجية، ومن السياسات الضريبية المتبعة في فلسطين الشرائح الضريبية والإعفاءات الضريبية، وسوف يتم عرض الشرائح الضريبية والاعفاءات الضريبية المطبقة في فلسطين و تعديلاتها حسب القانون المعدل المعمول به .

### 2.1.7.1. الشرائح الضريبية :

ان ضريبة الدخل في فلسطين تمتاز بأنها ضريبة تصاعدية، أي كلما ازداد الدخل زاد معدل الضريبة المفروض علي الشركة، حيث يتم فرض ضريبة تصاعدية من خلال تقسيم الدخل الخاضع للضريبة إلي فئات مالية، أو شرائح، و يفرض معدل مختلف علي كل فئة بحيث يزداد المعدل عند الانتقال من شريحة دخل إلي شريحة أخرى، و من مزايا الضريبة التصاعدية أنها عند فرض هذا النوع من المعدلات يتم السماح لفرض معدلات أعلي علي الشرائح الأعلى، لتحقيق مبدأ المساواة و العدالة القائم علي تحميل ذوي الدخل المرتفع العبء الاكبر من نفقات الدولة. (نور ،2002)

وقد حدثت عدة تغيرات على الشرائح الضريبية وفقا للقانون الضريبي الفلسطيني، حيث سوف يتم عرض التغيرات التي تمت على الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 كالتالي :-

**1. الشرائح في قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 :**

يستند القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل في إصداره إلى المادة (43) من القانون الأساسي، حيث حددت المادة (16) من القرار بقانون الشرائح و النسب الضريبية علي النحو التالي: (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني/2011)

أ. تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي بنسبة 15%.

ب. تستوفي الضريبة بنسبة 5% على شركات التأمين التي تقوم بالتأمين علي الحياه و ذلك من المجموع الكلي لأقساط التأمين المستحقة للشركة، أما الدخول الأخرى المتأتية

للشركة من غير هذا النشاط، يطبق عليها أحكام هذا القرار بالقانون، و كما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة.

ت. تعتبر الضريبة المستوفاة من الشخص المعنوي ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لأي شريك او مساهم.

## 2. الشرائح في تعديلات علي القرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 من قبل مجلس الوزراء عام 2012 :

ومن خلال متابعة القرار بالقانون الذي أصدره الرئيس، تبين أن هذه النسب و الشرائح قد تم تغيرها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني، إذ أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في رام الله بتاريخ 2012/01/01 شرائح و نسب ضريبية جديدة، و قد اثار هذا الإصدار رفضاً واسعاً من قبل المكلفين و التجمعات الاقتصادية الفلسطينية، و طالبت جميعها بإلغاء هذا القرار و بعد المشاورات مع القطاع الخاص، في تاريخ 2012/02/14 أصدر مجلس الوزراء النسب و الشرائح الضريبة للشركات المساهمة علي النحو التالي :

أ. الشرائح و النسب للأشخاص المعنويين :

- من 1 – 125000 شيكل بنسبة 15%
- و ما زاد عن 125000 شيكل بنسبة 20%

(قرار مجلس الوزراء،2012)

**جدول رقم (2.1) :**

**التعديلات التي طرأت علي الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني منذ عام 2011**

| تعديل النسب الضريبية | تعديل الشرائح الضريبية | موضوع التعديل | تاريخ التعديل |
|---|---|---|---|
| %5<br>%10<br>%15 | ( 1 – 40000)<br>(40001–80000)<br>فأكثر | قانون جديد يلغي القانون (17) لسنة 2004.<br>إعفاء 25% من الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية.<br>إلغاء الإعفاء علي الإيجارات السكنية، إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الأراضي و العقارات. | قانون رقم (8) لسنة 2011<br>بتاريخ 2011/10/24 |
| %5<br>%10<br>%15<br>%20 | (1–40000)<br>(40001–80000)<br>(80001–125000)<br>فأكثر | تعليق العمل بالشرائح السابقة في قرار(1) والعمل وفقا لقانون 2011/8 مع إضافة شريحة رابعة 20% | قرار رقم (2) لسنة 2012<br>بتاريخ 2012/1/31 |
| بدون تعديل | بدون تعديل | إعفاء كامل الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية بدل من25% وفرض 10% ضريبة على فوائد تمويل المشاريع الصغيرة و أرباح شركات التامين | قرار رقم (4) لسنة 2014<br>بتاريخ 2014/3/11 |
| %5<br>%10<br>%15 | (1–75000)<br>(75001–150000)<br>فأكثر الشركات 15% | تعديل على قيمة الإعفاء السنوي بقيمة 36000، وتعديل الشرائح و النسب للأفراد و الشركات | قرار رقم (2) لسنة 2015<br>بتاريخ 2015/3/13 |

(المصدر : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) " تعديلات قانون ضريبة الدخل – الأهداف و النتائج المتوقعة، 2015)

### 2.1.7.2. الإعفاءات الضريبية :

تهتم معظم دول العالم بوضع خطط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد تكون هذه الخطط طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، و قد اهتمت أغلب الدول بتحديد هيكل السياسة المالية والسياسة النقدية التي تتسق مع هذه الخطط، ومن اهم الوسائل المتبعة لتحقيق اهداف هذه الخطط السياسة الضريبية للدولة و التي تستخدم لمواجهة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والتي تركزت على عدة قواعد أهمها قاعدة العدالة. (شبيطة ، 2006)

وإن أصدق مثال على تحقيق قاعدة العدالة هي الإعفاءات الضريبية و التنزيلات المسموح بها.

**1. الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني: قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011م :**

يتضمن القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 م الدخل المعفى من الضريبة ، وذلك من المادة رقم(7) من هذا القرار بقانون، والمعدل أيضاً بقرار رقم (5) لسنة 2015م

**ومن هذه الدخول ما يلي (قطاوي،2017) (قانون ضريبة الدخل/2011) (قرار مجلس الوزراء /2015)**

1. أي مبلغ مدفوع كتعويض بسبب الإصابة أو الوفاة وفقاً للتشريعات السارية .
2. مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة بمقتضى التشريعات النافذة بما لا يتجاوز شهرين عن كل سنة.
3. الراتب التقاعدي.
4. مهمة السفر أو بدل التمثيل المدفوعة لموظفي القطاع العام أو الخاص شريطة إنفاقها في سبيل الوظيفة.
5. المستردات من الضرائب نتيجة تسوية أوضاع عن سنوات سابقة.
6. الدخل من الوظيفة أو الاستخدام المتحقق للأعمى أو المصاب بعجز أو إعاقة لا تقل عن 50%، وفقاً لتقرير اللجنة الطبية المختصة.
7. الدخول المعفاة بموجب قانون خاص أو اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تعقدها السلطة الوطنية .
8. الدخل المتحقق من أي صندوق موافق عليه من قبل الوزير ، كصناديق التقاعد والتوفير والضمان والتأمين الصحي، شريطة أن يقتصر الإعفاء على دخل الصندوق من مساهمات المستخدَمين والمستخدِمين كلهم.

**2. سياسات ضريبية أخرى في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011م المعدل :**

**أ. احتساب الدخل لغايات الضريبة :**

يتم احتساب دخل المكلف على أساس الاستحقاق، و يستثنى من ذلك التالي (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني/2011) :

- الفوائد و العمولات المعلقة لدى البنوك وشركات الاقراض وشركات الرهان العقاري وشركات التأجير التمويلي، بحيث يتم المحاسبة عنها في الفترة الضريبية التي قبضت فيها، أي الانتقال في المحاسبة عنها من أساس الاستحقاق إلي الأساس النقدي.

- الدخول والنفقات المتعلقة بالعقود طويلة المدى يتم تنفيذها خلال أكثر من فترة ضريبية، ويتم بيان كيفية احتساب الدخل لها ومصاريفها المقبولة خلال كل فترة ضريبية بناء علي ما جاء في التعليمات رقم 9 لسنة 2011 الصادرة عن الوزير، والتي تأخذ بعين الاعتبار نسبة الإنجاز الفعلي للعقد خلال الفترة الضريبية .
- تحتسب الضريبية "بالشيكل" لحين صدور عملة وطنية .

## ب. الخسائر الضريبية و الخصومات الضريبية :

يجب الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل لقاء الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة والمدورة إلى حد يكون فيه من المحتمل تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية لاستخدام الخصومات الضريبية مقابلها، كما أن نفس معايير الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق قابلة للاقتطاع هي نفسها معايير الاعتراف بالأصول الضريبية الناشئة عن تدوير الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة.(ثابت،2017)

ووجود خسائر ضريبية غير مستخدمة يعتبر دليلاً قوياً على احتمال عدم توفر أرباح ضريبية مستقبلية، وعليه عندما يكون لدى المشروع خسائر حديثة، فإنه يعترف بأصل ضريبي مؤجل من خسائر وخصومات ضريبية غير مستخدمة فقط إلى الحد الذي يكون لدى الشركة فروق ضريبية مؤقتة، أو يكون هنالك أدلة مقنعة أخرى بأنه سيكون هناك ربح ضريبي كافٍ لمقابلة الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة. (الريشاني،2012)

كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) أنه يجب على المشروع أن يفصح عن المبلغ الضريبي المؤجل

وعن طبيعة الأدلة الداعمة للاعتراف به وذلك عندما: (ثابت،2017).

1. يكون استخدام الأصل الضريبي المؤجل معتمداً على الأرباح الضريبية المستقبلية الزائدة عن الأرباح الناشئة من انعكاس فروق مؤقتة موجودة.
2. يكون المشروع قد عانى من خسائر إما في الفترة الجارية أو الفترة السابقة التي يرجع إليها الأصل الضريبي المؤجل عند تخمين احتمال تحقيق ربح ضريبي، لمقابلة خسائر أو خصومات ضريبية:
   i. إذا كان المشروع سيحقق ربح ضريبي لمقابلة الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة.
   ii. إذا كانت الخسائر الضريبية غير المستخدمة تنشأ عن أسباب محددة وغير متوقع أن تتكرر.

iii. إذا كانت فرص التخطيط الضريبي متوفرة للمشروع وستخلق ربح ضريبي في الفترة التي يمكن أن تستخدم فيها الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة.

**ت. تقدير ضريبة الدخل:**

يتمتع مأمور التقدير بصلاحية تقدير الدخول الخاضعة للضريبة، والعمل على تطبيق القانون الضريبي، وتحصيل الضرائب المستحقة، ويمارس مأمور التقدير الصلاحيات من خلال قرارات التقدير الضريبي الصادرة عن الإدارة الضريبية، التي تكون موافقة للقانون الضريبي، والتي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي بشكل واقعي، ويعتبر مأمور التقدير بمثابة القاضي الذي ينظر في الاعتراضات ولذلك فإن استقلالية قرار مأمور التقدير مهم جدا، لنصل في النهاية إلى العدالة المطلوبة للمكلفين ولخزينة الدولة.(ابو نبعة، 2006)

يعتبر نشاط التقدير في ضريبة الدخل من أحد الأنشطة الرئيسة التي من خلالها تسعى الدائرة الضريبية لتحقيق أهدافها، وذلك لرفد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة.

وتقدر ضريبة الدخل في فلسطين علي النحو التالي : (قانون ضريبة الدخل/2011)

- التقدير الذاتي من قبل المكلف بتقديم الإقرار الضريبي ومرفقاته.
- التقدير الإداري من قبل مقدر الضريبة في حالة عدم تقديم المكلف الإقرار الضريبي أو عدم قبوله مصورة كلية أو جزئية.
- التقدير باتفاق المكلف و الإدارة على قيمة الضريبة المستحقة في حالة عدم موافقة مقدر الضريبة علي التقدير الذاتي او اعتراض المكلف علي التقدير الإداري.
- التقدير من قبل المحكمة.
- تقدير الضريبة على المكلف قبل نهاية سنته المالية في حالة انتهاء او تصفية اعماله لأي سبب كان بما فيها نيته مغادرة البلاد.
- يكون إعادة تقدير الضريبة من قبل وزير المالية أو الموظف المفوض من قبله خطياً.

**ث. تقسيط الضريبة :**

أجازت المادة (32) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 للمدير، أو من يفوضه خطياً، تقسيط الضريبة على المكلف وبشكل يحافظ على حق الخزانة العامة، وقد نصت المادة على التالي " للمدير أو من يفوضه خطياً تقسيط الضريبة وبشكل يحافظ على حق الخزينة، وذلك بناء على طلب المكلف وبتنسيب من المدير إذا وجدت أسباب تستوجب ذلك، شريطة أن يبلغ المكلف بمقدار كل قسط وتاريخ استحقاقه، وإذا قسطت الضريبة ولم يدفع المكلف أحد الأقساط خلال شهر من تاريخ استحقاقه تصبح الأقساط كلها مستحقة الدفع ودون حاجة إلى إنذار.

## 2.1.8. السياسات الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني:

نظراً لتطور الأحداث السياسية وما واكبها، فتحت السلطة الوطنية الفلسطينية المجال الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب ما نص عليه قانون الاستثمار الفلسطيني رقم "1" لعام 1998م وتعديلاته، لتشجيع الاستثمار في فلسطين، ويشمل القانون على العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين، كما نص القانون على إنشاء هيئة عامة مستقلة للاستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار، وأوكل القانون لهذه الهيئة وضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج والأولويات المستهدفة، و من هذه الحوافز التي من شأنها دعم الاستثمار الفلسطيني و جذب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في فلسطين و تقديم الدعم لها ما يلي :

### 1. الاعفاءات الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني :

أ. الاعفاءات و الحوافز للمشاريع الحاصلة على التراخيص اللازمة كالتالي (قانون تشجيع الاستثمار، 2011/2)

- أي استثمار قيمته من مائتين ألف دولار الي أقل من مليون دولار أمريكي، يمنح اعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدي استحقاقها لمدة سبع سنوات، تبدأ من بداية السنة المالية الأولى التي تلي سنة بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتكون الفترة الواقعة منذ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وحتي بداية السنة المالية الاولي فترة الإنتاج أو مزاولة نشاط تجريبي و تكون فترة معفية إضافة لفترة الإعفاء .
- أي استثمار قيمته من مليون دولار الي خمسة ملاين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدي استحقاقها لمدة تسع سنوات تبدأ من بداية السنة المالية الأولي التي تلي سنة بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتكون الفترة الواقعة منذ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط و حتي بداية السنة المالية الأولى فترة انتاج او مزاولة النشاط التجريبي و تكون فترة معفية إضافة لفترة الإعفاء.
- أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق يمنح أعفاء عن ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدي استحقاقها لمدة إحدى عشرة سنة تبدأ من بداية السنة الأولي التي تلي سنة بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتكون الفترة الواقعة منذ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط و حتي بداية السنة المالية الاولي فترة إنتاج أو مزاولة نشاط تجريبي، وتكون فترة معفية إضافة لفترة الإعفاء.

- لا يجوز أن يسري الإعفاء بأثر رجعي يزيد عن بداية السنة المالية التي تسبق السنة المالية التي خلالها منح الإعفاء.

ب. الإعفاءات والحوافز لشركات أنظمة المعلومات والتكنولوجيا والتي تعمل في تجارة الأجهزة الإلكترونية بمختلف أنواعها وبيع البرامج الجاهزة كالتالي: (قانون تشجيع الاستثمار، 2011/2)

- تمنح الشركات و المشاريع التي توظف خمسة موظفين مهنيين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين .
- تمنح الشركات و المشاريع التي توظف عشرة موظفين مهنيين محليين في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدي استحقاقها لمدة سبع سنوات، تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين.
- تمنح الشركات والمشاريع التي توظف عشرين موظفاً مهنياً محلياً في مجال تكنولوجيا المعلومات، إعفاء من ضريبة الدخل لدي استحقاقها لمدة تسع سنوات تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين .
- تمنح الشركات و المشاريع التي توظف ثلاثين موظفاً مهنياً محلياً في مجال تكنولوجيا المعلومات إعفاء من ضريبة الدخل لدي استحقاقها لمدة إحدى عشرة سنة، تبدأ من تاريخ توظيف هذا العدد من الموظفين .

ت. الإعفاءات الضريبية الخاصة بتطوير المشاريع :

- يتم منح المشروع المخصص لتطوير مشروع قائم بقيمة مائة إلف دولار إلي أقل من مليون دولار أمريكي إعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدي استحقاقها لمدة اربع سنوات، تبدا من تاريخ الانتهاء من تطوير المشروع القائم وعلى ان تتم عملية التطوير خلال مدة زمنية اقصاها سنتين .
- يمنح المشروع المخصص لتطوير مشروع قائم بقيمة مليون دولار امريكي إلي أقل من خمسة ملايين دولار أمريكي إعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدي استحقاقها لمدة ست سنوات، تبدأ من تاريخ الانتهاء من تطوير المشروع القائم و على أن تتم عملية التطوير خلال مدة زمنية أقصاها سنتين .
- يمنح المشروع المخصص لتطوير مشروع قائم بقيمة تزيد عن خمسة ملايين دولار أمريكي إعفاء من ضريبة الدخل على الدخل الخاضع للضريبة لدي استحقاقها لمدة

ثماني سنوات، تبدا من تاريخ الانتهاء من تطوير المشروع القائم وعلى أن تتم عملية التطوير خلال مدة زمنية اقصاها سنتين .

ث. الإعفاءات الضريبية الخاصة بالمشاريع السياحية و الصحية و التعليمية :

- تمنح المشاريع السياحية والصحية والتعليمية إعفاءات إضافية عن الجمارك والضرائب للمشتريات من الأثاث والمفروشات والادوات والمعدات الكهربائية والالكترونية واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل خمس سنوات على ان يتم إدخالها الي فلسطين أو استعمالها في المشروع خلال سنتين من صدور قرار الموافقة علي قوائم المشتريات و كمياتها .
- تسترد الهيئة كامل الإعفاءات الإضافية المشار إليها في الفقرة السابقة اذا لم يتم إدخالها أو استكمالها في المشروع خلال مدة السنتين .

# المبحث الثاني

## المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (IAS 12)

## " ضريبة الدخل "

### 2.2.1. مقدمة :

لقد صدرت العديد من المعايير المحاسبية، والتي كان فيها الكثير من المشاكل التي تواجه المكلف بالضريبة، وكان من بين أهم هذه المعايير المحاسبية المعيار الدولي رقم12 الخاص بضريبة الدخل، حيث كان الإصدار الأخير المعمول به في أبريل 2001 وهو نقلاً عن المعيار الصادر في أكتوبر 1996.

ولوجود اختلافات في أنظمة الضريبة للدول، حيث تختلف طرق المعالجة و حتي التقييم والإفصاح بين النظام الضريبي من جهة والنظام المحاسبي أو المعايير المحاسبية المتبعة داخل هذه الدولة، هذا ما جعل من معالجة هذه الاختلافات اولوية قصوى يجب التعامل معها، لذلك تم تخصيص معيار محاسبي مستقل يعني بمعالجة هذه الاختلافات و مختلف الاثار المحاسبية التي تنتج عنها، حيث طرح معالجة محاسبية لمختلف الإشكاليات المتعلقة بالدخل واثاره الضريبية وكيفية معالجتها محاسبياً والافصاح عنها في القوائم المالية. (حسوس، 2018)

كما تقسم الفروق التي تنشأ بين الربح المحاسبي و الربح الضريبي وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" إلى فروق مؤقتة وفروق دائمة، ويعتمد فهم طبيعة كل منها على نوعية الاختلاف بين القانون الضريبي وإطار إعداد التقارير المالية المعمول به، بحيث تنشأ الفروقات المؤقتة للاعتراف بالإيرادات و المصاريف في حساب الربح المحاسبي لفترة من الفترات، بينما يعترف بها في حساب الربح الضريبي في فترة أخري، أما الفروقات الدائمة فتنشأ عبر الاعتراف بالإيرادات و المصاريف في حساب الربح المحاسبي و الربح الضريبي لفترة من الفترات دون الدخول في حساب الاخر مطلقاً. (العجيلي، 2013)

و يتناول هذا المبحث المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 12) "ضرائب الدخل " من ناحية النطاق والهدف، والدخل المحاسبي والدخل الضريبي واختلافاتهم، كما ويعرض الضرائب المؤجلة من ناحية المفهوم وإبراز أنواع الضرائب المؤجلة، لما فيها من أهمية لموضوع الدراسة، وأهمية ومزايا وعيوب الضرائب المؤجلة والإفصاح بها في القوائم المالية وقياس كل من الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .

### 2.2.2. المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (IAS 12) :

أُنشئ هذا المعيار خصيصا لمعالجة الضرائب على الدخل والمعالجات المتعلقة بها، ومعرفة مدى تماشي التشريعات الضريبية مع تطورات المعايير المحاسبية و السياسات الضريبية للدولة، ويتناول هذا المعيار محاسبة آثار الضريبة الحالية والمستقبلية ونتائجها، بحيث يتناول المعاملات والأحداث للفترة الحالية كالاسترداد المستقبلي للقيمة الدفترية. للأصول أو الإلتزامات الضريبية المؤجلة في الميزانية العمومية، **ويهدف هذا** المعيار الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية إلي

وصف معالجة المحاسبة لضرائب الدخل والتبعيات الجارية والمستقبلية للضريبة لكلا من: (IFRS, 2006) (Multhupandia, 2008) :

أ- الاسترداد (السداد) المستقبلي للمبالغ المسجلة كالموجودات (أصول) معترف بها في الميزانية العمومية للمنشأة.

ب- العمليات والأحداث الأخرى للمدة الجارية المعترف بها للبيانات المالية للمنشأة.

ت- الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسارة الضريبية غير المستخدمة أو الضريبة غير المستخدمة.

ث- الاعتراف بالالتزامات الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة.

**الشكل رقم ( 2.1 ) :**

**أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 12 :**

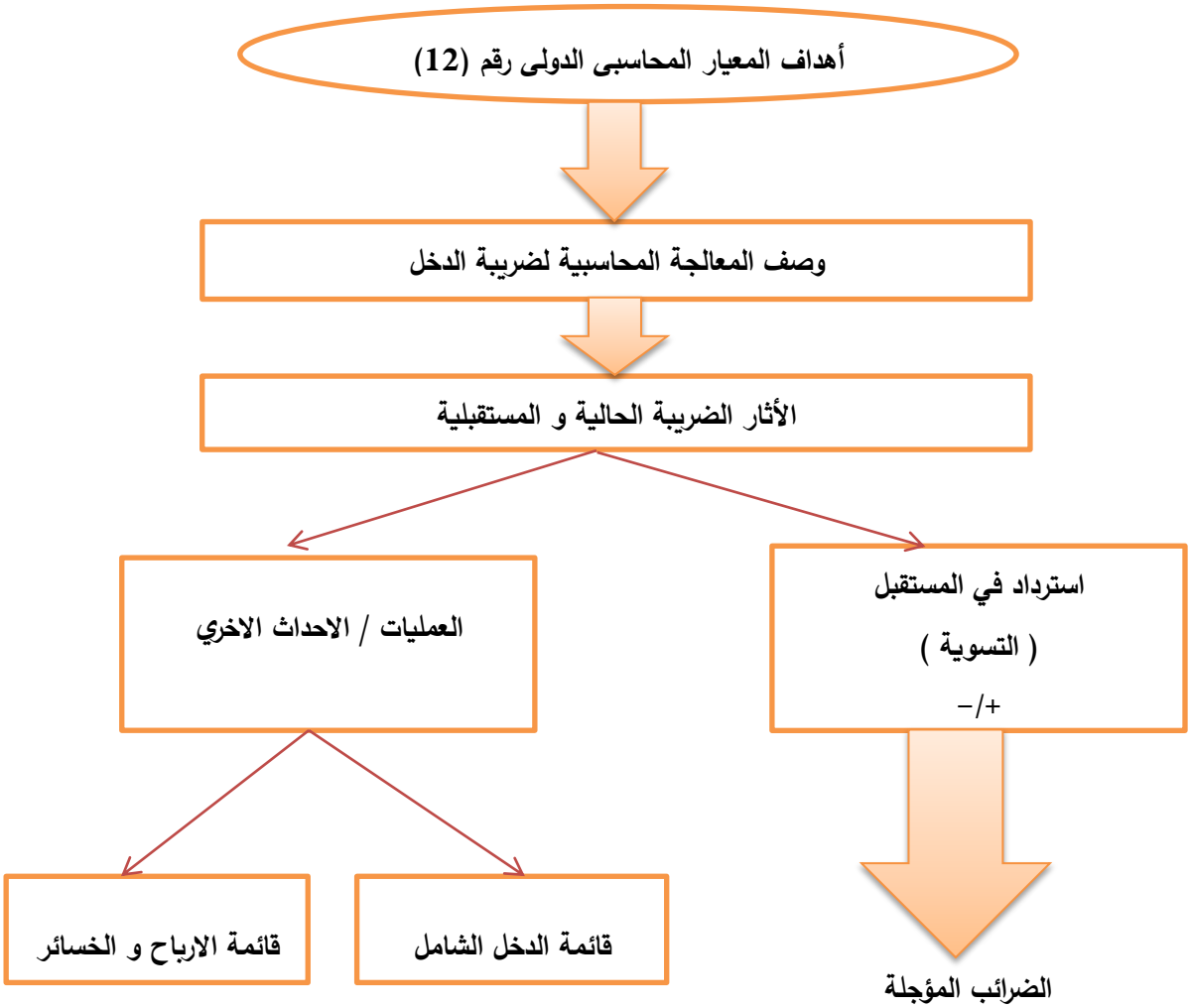


(المصدر: علي و منصور، 2018)

**كما ويشمل نطاق هذا المعيار المحاسبة عن ضرائب الدخل و هي: (Mahutova, 2013) (قيرش،2015)**

أ. ضرائب الدخل كافة، سواء كانت محلية أو أجنبية والمفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة .

ب. ضرائب الدخل الأخرى، مثل الضرائب المحتجزة و الواجب دفعها من قبل المنشات التابعة أو الزميلة و المشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيع الأرباح للمنشأة الأم .

ت. لا يعالج هذا المعيار المحاسبة عن الهيئات الحكومية ، والإفصاح عن المساعدات الحكومية أو الخصومات الضريبية لتشجيع الاستثمار، وهذا المعيار يعني بالمحاسبة عن الفروق المؤقتة التي يمكن أن تنشأ بين هذه الهيئات والخصومات الضريبية لتشجيع الاستثمار.

ويتطلب هذا المعيار من المنشأة التعامل مع المعاملات والأحداث الضريبية بنفس الطريقة التي تحاسب فيها عن العمليات والأحداث الأخرى نفسها، وهكذا فإن العمليات والأحداث التي يعترف بها في قائمة الدخل يجب أن يعترف بآثارها الضريبية في نفس القائمة، كذلك وأية عمليات أو أحداث أخرى يعترف بها مباشرة في حقوق المالكين، يجب أن يعرف بالآثار الضريبية المتعلقة بآثارها الضريبية مباشرة في حقوق المالكين، وبشكل مشابه، يؤثر الاعتراف بأصول أو خصوم ضريبته في اندماج الأعمال على مبلغ الشهرة أو الشهرة المالية الناشئة عن هذا الاندماج. كذلك يعالج هذا المعيار الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر أو الخصومات الضريبية غير المستخدمة، وعرض ضرائب الدخل في البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بضرائب الدخل. (شنوف ، 2010)

كما و يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) استخدام مدخل قائمة المركز المالي أو طريقة الالتزامات، وهذا من خلال الاعتراف المحاسبي بجميع الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات فى الميزانية، والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات سواء تلك التي نشأت خلال الفترة الحالية، أو التي نشأت خلال السنوات الماضية وتنعكس في الفترة الحالية. ولذلك يمنع المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) استخدام مدخل قائمة الدخل القائمة على أساس الاعتراف المحاسبي بالفروق الوقتية بين القيمة الدفترية والأساس الضريبي للإيرادات والمصاريف. (Bakker,et al, 2017)

### 2.2.3. الدخل المحاسبي و الدخل الضريبي

يعد البحث عن الدخل هدفا رئيساً لكل المشاريع الاقتصادية، إذ إنه عنصر مهم في استمرارية المنشأة و اتخاذ جميع القرارت إن كانت إدارية ومالية.

فيشار إلي **الدخل الضريبي** بالربح لأغراض حساب الضريبة المستحقة للسلطات الضريبية، والذى يتم التوصل إليه بالاستناد إلي قواعد قانون الضريبة المعمول به في الدولة، كما أن **الربح المحاسبي** الذي تظهره القوائم المالية بشكل مخرجات للنظام المحاسبي، لا يمثل الربح الضريبي الذي تعتمده السلطات الضريبية لتحديد مبلغ الضريبة واجبة الدفع، إنما هناك العديد من العمليات التي تتم علي الربح المحاسبي من إضافة واستبعاد، كي نصل في النهاية إلى الربح الخاضع للضريبة. (عبدالفتاح،2015).

وإن اختلاف الدخل الضريبي عن الدخل المحاسبي يعود لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي: (بدوي،1998) (السلعوس،2006) (العجيلي،2013) (Ehrbar & ennet,1998) (يوسف،2011) :

1. استناد الأنظمة المحاسبية إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية والتي كثيراً ما تختلف عن المبادئ والقواعد التي تستخدم للأغراض الضريبية.
2. وجود اختلافات جوهرية بين الأسس التي تحكم قياس الدخل الضريبي وبين الأسس التي تحكم قياس الدخل المحاسبي، ويؤدي هذا إلى اشتمال القوائم المالية إما على المفردات التي لا تدخل في قياس الدخل الضريبي أو عدم اشتمالها على بعض المفردات التي تدخل في قياسه.
3. يحكم الدخل الضريبي مبادئ يرمي المشرع الضريبي من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متغيرة، وقد تم ترك هذه المبادئ دون تقنين، حتى يمكنها أن تتطور مع الاحتياجات التي تحقق المصلحة العامة، لهذا نجد دائماً قصوراً في قوانين الضرائب، وقد ترتب على ذلك ما يلي:
   أ. عدم تدخل المشرع الضريبي في تغيير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو تعديلها والتي يسير عليها الممولون بصفة منتظمة.
   ب. قيام المنشآت بإتباع المبادئ المحاسبية التي تفي باحتياجاتها وتحقق مصالح ملاكها دون التأثر بالمبادئ والتشريعات الضريبية.
   ت. قيام المحاسبة بتأدية دور رئيسى في قياس الدخل الضريبي، لأنها تهتم بتقديم البيانات والمعلومات التي توضح بصورة صادقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك نتيجة عملياتها، وهي تقوم بذلك في إطار مجموعة من

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تكون الأساس الأكثر ملاءمة لتحديد العبء الضريبي إلى الحد الذي لا يتعارض مع أهداف المشرع الضريبي.

4. يستند الدخل المحاسبي الى المبادئ و المعايير المحاسبية المتعارف عليها وهي عبارة عن أسس محددة ولذلك فهو يخدم جهة محددة، بينما الدخل الضريبي يستند إلى تشريعات صادرة من السلطة المالية.
5. بعض الإيرادات والمصاريف إما يتم الاعتراف بها أو لا يعترف بها بموجب المحاسبة المالية التي ينتج عنها الدخل المحاسبي، بينما عكسها في المحاسبة الضريبية.
6. استقلالية أسس القياس المحاسبي واختلاف الأنظمة الضريبية من بلد إلى أخر، والتي حالت دون الالتزام بمعيار محدد، والتي قد تؤدي الى ظهور الضرائب المؤجلة التي قد تصل الى مبالغ كبيرة.

**ونتيجة لاختلاف الدخل المحاسبي والدخل الضريبي نتج نوعان من الفروق هما: الفروق المؤقتة والفروق الدائمة، وفيما يلي توضيح لأنواع الفروق الناتجة عن اختلاف الدخل المحاسبي عن الدخل الضريبي:**

**1. الفروق الدائمة :**

تحدث معظم الفروق الدائمة بين الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل الضريبي عندما تعفي أحكام القانون الضريبي بعض أنواع الإيرادات من الضرائب أو تحظر استقطاع بعض أنواع المصروفات، وهي الفروق التي تؤثر في الدورة المالية التي تحدث فيها، لذلك فهي لا تؤثر على المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للتخفيض مستقبلا، ولذلك لا تعترف الشركات بآثار ضريبية مؤجلة، وعليه فإن العلاقة بين الفروق الضريبية الدائمة والتغيرات في الأرباح المستقبلية تكون غير هامة، وتنتج هذه الفروق عن عناصر أهمها : (إسماعيل و اخرون ، 2011)

أ. عناصر تدخل ضمن الربح قبل الضريبة، إلا أنها لا تدخل ضمن الربح الخاضع للضريبة، وتحدد ضمن التشريعات الضريبية حسب السياسات الضريبية المتبعة.

ب. عناصر تدخل ضمن الربح الخاضع للضريبة، إلا أنها لا تدخل ضمن الربح قبل الضريبة، و من الأمثلة على ذلك : (عبدالله ، 2015)

- نسبة الاستنزاف للموارد الطبيعية زيادة على تكلفتها.
- اقتطاع أرباح الأسهم المستلمة من قبل الشركات الحكومية.

وهذه النوعية من الفروق تظل مستمرة مادامت التشريعات الضريبية المرتبطة بها قائمة، وهى بذلك أيضا لا تمثل مشكلة محاسبية، ولا ينتج عنها الاعتراف بأي ضرائب مؤجلة، والدليل على ذلك تعريف المعيار الدولي رقم (12) للفروق الدائمة على أنها" الفروق بين الدخل الخاضع للضريبة

والدخل المحاسبي عن الفترة والتي تنشأ فى الفترة الجارية ولا تنعكس في فترات تالية " . (العجيلي، 2013)

وعرفت الفروق الدائمة (الريشاني ، 2011) بأنها : " الاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، والتي تنتج من اختلاف معالجة بعض العمليات بين قوانين ضرائب الدخل والمعالجة المحاسبية، ولا تنعكس هذه الفروق على الفترات اللاحقة" .

**2. الفروق المؤقتة:**

تنشأ الفروق المؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي بسبب اختلاف توقيت الإيراد والمكاسب والخسائر و المصروفات في الربح المحاسبي عنها في الربح الضريبي، و تؤدي فروق التوقيت إلى اختلاف أسس الأصول، كالالتزامات للأغراض المالية عنها للأغراض الضريبية في نهاية الفترة المالية، كما تنشأ الفروق المؤقتة بسبب وضع قانون الضرائب لقواعد مختلفة للاستهلاك و الاعتراف بالمكاسب و الخسائر للأغراض الضريبية عن الأغراض المالية.
(شرويد و اخرون ، 2006)

ويمكن أن تكون هذه الفروق مفيدة في التقدير الحكمي للإدارة عند اتخاذ القرارات المحاسبية، حيث يمكن للمديرين أن يستخدموا التقدير الحكمي فيما يتعلق بفترات الاهتلاك وطرقه، والاعتراف بالدخل، وبالتالي تقوم الإدارة باستخدام تقديرها في هذه الأمور لزيادة الأرباح أو تخفيضها وفقاً لأغراض إعداد التقارير المالية، و وفقاً لمبدأ الاستحقاق فإن الفروق الضريبية المؤقتة الناتجة سترتبط بالانخفاض أو الزيادة في الربح المستقبلي. (Jackson, 2010)

وقد تم تعريف (سمية ، 2018) الفروق المؤقتة على أنها " الفروق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي للفترة والتي تنشأ نتيجة تضمين بعض عناصر الإيرادات والمصروفات في الدخل الخاضع للضريبة تختلف عن الفترة التي يتم تضمينها في الدخل المحاسبي وتنشأ هذه الفروق في فترة ما ثم تنعكس في فترة أو فترات متتالية" .

**شكل رقم (2.2) :**

**الاختلافات المؤقتة**

| الدخل الخاضع للضريبة | ≠ | الدخل المحاسبي |
|---|---|---|

تكاليف تصبح غير قابلة للخصم عند التسوية المحاسبية اللاحقة الخاصة بها

أو

مداخيل تم تسجيلها محاسبيا وليست خاضعة جبائيا بعد( تخضع لاحقا)

اختلاف بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية وتشكل الاختلافات المؤقتة

(المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

ASSAD Chabane, Élaboration de la liasse fiscale, Conférencier Consultant dans la commission ad hoc du CNC chargé des normes d'audit externe)

يلاحظ في الشكل رقم(2.2) بأن نتيجة بعض المصاريف والتكاليف التي يتم تسجيلها محاسبيا بناء على المعايير المتعارف عليها لا تخضع في السنة الحالية بل تخضع في سنوات لاحقة حسب السياسات و التشريعات الضريبية المعمول بها في الدولة، وكذلك الفروق المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، وهذه الفروق المؤقتة تنقسم الى ما يلي:

أ. **فروق مؤقتة خاضعة للضريبة :**

وهي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة في تحديد الربح الضريبي في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل او الالتزام، وينتج عن هذه الفروق التزام ضريبي مؤجل. (حسوس ، 2018)

ومن الفروق المؤقتة التي تنتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) هي :

- دخل الفائدة فأنه يدخل في الربح المحاسبي على أساس الزمن، بينما في بعض الدوائر الضريبية يمكن أن يدخل في الربح الضريبي عندما يتم تحصيل النقدية، ولذلك فان القاعدة الضريبية للذمة المدينة المعترف بها في بيان المركز المالي بخصوص هذه الإيرادات تعتبر صفراً لأن الإيرادات لا تؤثر في الربح الضريبي إلا بعد تحصيل النقدية.

- الاستهلاك المستخدم لتحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) ، يمكن أن يختلف عن ذلك المستخدم لتحديد الربح المحاسبي، ويمكن أن ينشأ الالتزام الضريبي عندما يحسب الاستهلاك لغايات الضريبة بطريقة معجلة.
- تكاليف التطوير، ويمكن أن ترسمل أو تطفأ خلال فترة قادمة عند تحديد الربح المحاسبي، في حين يمكن أن تقتطع في الفترة التي تم تكبدها المشروع، لغايات تحديد الربح الضريبي، و يكون الفرق المؤقت هو الفرق بين القيمة المسجلة لتكاليف التطوير و قاعدتها الضريبية.
- الاعتراف بالأصول المملوكة للمنشأة، كالالتزامات في اندماج أعمال بقيمتها العادلة دون أن يتم عمل أي تعديل للغايات الضريبية، ففي عمليات اندماج الأعمال يتم توزيع تكلفة التملك على الأصول كالالتزامات المعترف بها بالقيمة العادلة بتاريخ عملية التبادل، حيث تنشأ الفروق المؤقتة عندما لا تتأثر القواعد الضريبية للأصول و الالتزامات.
- إعادة تقييم بعض أصناف الأصول (الممتلكات والمصانع والمعدات، الأصول غير الملموسة، العقارات الاستثمارية) بالقيمة العادلة بدون تعديلات للغايات الضريبية، حيث تسمح معايير المحاسبة الدولية بإدراج بعض الأصناف أو إعادة تقييمها بالقيمة العادلة، إلا أن بعض الدوائر الضريبية لا تؤثر إعادة التقييم أو إعادة العرض للأصل على الربح الضريبي في فترة إعادة التقييم وبذلك لا يجري تعديل للقاعدة الضريبية، ومن ثم فان الفرق بين المبلغ المرحل للأصل المعاد تقييمه و قاعدته الضريبية هو الفرق المؤقت الذي سينشأ عنه التزام او أصل ضريبي مؤجل حتى لو:
  - لم يقصد المشروع التخلص من الأصل، حيث إنه في مثل هذه الأحوال سيسترد مبلغ الأصل الذي تمت إعادة تقييمه المرحل من خلال الاستخدام، مما سيولد دخل ضريبي يزيد عن الاستهلاك المسموح به لأغراض الضريبة في فترات لاحقة.
  - سيتم تأجيل الضريبة على المكاسب الرأسمالية إذا تم استثمار المتحصلات من بيع الأصل في أصول مشابهة، وبذلك ستصبح الضريبة مستحقة عند بيع أو استخدام الاصول المشابهة.

- تظهر شهرة أو شهرة سالبة عند الاندماج، تعرف الشهرة بأنها الزيادة في تكلفة التملك عن القيمة العادلة للأصول كالالتزامات المحددة المستملكة، و نظرا لأن العديد من السلطات الضريبية لا تسمح بتخفيض المبلغ المسجل للشهرة كمصروف قابل للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي، كما أن تكلفة الشهرة غالبا ما تكون غير قابلة للاقتطاع عندما تتخلص المنشأة التابعة من أعمالها الأساسية، فان القاعدة الضريبية للشهرة تكون لا شيء، و الفرق بين المبلغ المرحل للشهرة و قاعدته الضريبية هو فرق مؤقت.

ويرى البعض أنه يمكن تقسيم الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة إلى **نوعين** وهما : الفروق المرتبطة بالإيرادات، والفروق المرتبطة بالمصروفات، فعلى سبيل المثال : فالإيرادات التى يتم الاعتراف بها محاسبياً وفقا لأساس الاستحقاق، يتم الاعتراف بها ضريبيا وفقا للأساس النقدي، فهي تؤدى إلى نشأة فروق مؤقتة خاضعة للضريبة فى الفترات المستقبلية، أما ما يتعلق بالمصروفات عندما ينخفض مصروف الإهلاك للأغراض المحاسبية عنه للأغراض الضريبية فسوف تنشأ فروق مؤقتة خاضعة للضريبة. (Martin, 2001)

ب. **فروق ضريبية قابلة للخصم (الاقتطاع) :**

وهي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد او تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام، ولذلك ينتج هذه الفروق مبالغ واجبة الخصم في السنوات اللاحقة، أي ينشا عنها عادة أصل ضريبي مؤجل. (حسوس و 2018)

كما عرفها المعيار الدولي (12) بأنها : " فروق مؤقتة سوف ينشأ عنها مبالغ قابلة للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المرحل للأصل أو الالتزام .

كذلك، فإن الفروق المؤقتة القابلة للخصم يمكن تقسيمها إلى نوعين :أحدهما يرتبط بالإيرادات، والآخر يرتبط بالمصروفات، فعلى سبيل المثال :الإيراد المحصل مقدما يعتبر من وجهة النظر المحاسبية التزام بينما يعتبر إيراد من وجهة نظر الضرائب إذا تم تطبيق الأساس النقدي، وفيما يتعلق بالمصروفات وهو ما يعرف بالتزامات الضمان، فانه يتم الاعتراف بها محاسبيا فى سنة البيع أما فيما يتعلق بالأغراض الضريبية فانه يتم الاعتراف بها في سنة السداد، ففى كلتا الحالتين يكون هناك فروق مؤقتة قابلة للخصم تتطلب الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة. (محمد ، 2011)

وتنشأ فروق مؤقتة قابلة للاقتطاع او الخصم ينتج عنها أصول ضريبية مؤجلة من المعيار الدولي (12) :

- تكاليف منافع التقاعد: تقتطع تكاليف منافع التقاعد عند تحديد الدخل المحاسبي عندما يتقدم الموظف لنهاية الخدمة، بينما تقتطع في تحديد الربح الضريبي عند دفع المنشأة للمساهمة إلى صندوق التقاعد أو عند دفع منافع التقاعد، و بالتالي يظهر فرق مؤقت بين مبلغ الالتزام المرحل و قاعدته الضريبية ينتج عنه أصل ضريبي مؤجل عندما تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المشروع في صورة اقتطاع من الربح الضريبي عند دفع المساهمة أو منافع التقاعد.

- عندما يتم الاعتراف بتكاليف البحث كمصرف عند تحديد الربح المحاسبي في الفترة التي يتم تكبدها فيها، ينشأ فرق مؤقت ينتج عنه أصل ضريبي مؤجل، بينما لا يسمح بها كتخفيض في تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) حتى فترة لاحقة.
- عندما تسمح المعايير للمنشأة بالاعتراف بالأصول عن طريق التملك، حيث يتم توزيع تكاليف التمليك على الأصول والالتزامات بالرجوع لقيمتها العادلة بتاريخ التبادل، ولا تطرح التكاليف المرتبطة به عند تحديد الأرباح الضريبية حتى فترة لاحقة، كما ينشأ فرق مؤقت ينتج عنه أصل ضريبي مؤجل، وذلك عندما تكون القيمة العادلة للأصل أقل من قاعدته الضريبية.
- هناك أصول يمكن أن تظهر بالقيمة العادلة أو يتم إعادة تقييمها دون تعديل مماثل للأغراض الضريبية، وهنا ينشأ فرق ضريبي مؤقت قابل للاقتطاع إذا كانت القاعدة الضريبية للأصل تزيد عن مبلغه المرحل .
- عندما يحسب الاستهلاك لغايات الضريبة، يمكن أن يختلف عن ذلك المستخدم لتحديد الربح المحاسبي، ويمكن أن ينشأ الأصل الضريبي عندما يحتسب الاستهلاك لغايات الضريبة بطريقة أبطأ من الاستهلاك المحاسبي.

**جدول (2.2) :**

**تحديد الفروق المؤقتة وما يترتب عليها من ضرائب مؤجلة**

| البيـــــان | أصـــل | التــزام |
|---|---|---|
| القيمة الدفترية أكبر من الأساس الضريبي . | فرق مؤقت خاضع للضريبية ينشأ عن التزام ضريبي مؤجل . | فرق مؤقت قابل للخصم ينشأ عنه اصل ضريبي مؤجل . |
| القيمة الدفترية اقل من الاساس الضريبي . | فرق مؤقت قابل للخصم ينشأ عنه اصل ضريبي مؤجل. | فرق مؤقت خاضع للضريبة ينشأ عن التزام ضريبي مؤجل |

(المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة)

وتجدر الاشارة إلي إمكانية إختلاف الأساس الضريبي باختلاف قرار الشركة عند استرداد الأصول أو تسوية الالتزامات، حيث قد يختلف الأساس الضريبي للأصول و الالتزامات باختلاف اسلوب الشركة التي تتبعه لاسترداد أو تسوية القيمة الدفترية لهذه الأصول أو الالتزامات، فقد تعمل بعض الشركات على استرداد القيمة الدفترية للأصل من خلال الاستخدام أو البيع أو الاستخدام ثم البيع اللاحق للأصل. (Venter,2006)

كما و أن التشريعات الضريبية أو قواعد القياس الضريبية أحد المتغيرات البيئية التي يمكن ان تؤثر وبدرجة متفاوتة علي الممارسات المحاسبية في الدول المختلفة، حيث يتم التمييز بين **حالتين وهما:** (الفار،2010)

**الحالة الاولي: استقلالية كل من أسس القياس المحاسبي وأسس القياس الضريبي :**

وتكون القواعد التي تحكم القياس المحاسبي مختلفة اختلافا جوهريا علي ما تقضي به أحكام التشريعات الضريبية، وأن القياس المحاسبي للربح في الدول التي تنتمي لهذه الحالة يتم وفقا لمعايير محاسبية، فإن الربح المحاسبي في العادة يختلف عن الربح الخاضع للضريبة، و يؤدي الاختلاف بين قواعد القياس المحاسبي وبين قواعد القياس الضريبي إلي ظهور الضرائب المؤجلة.

**الحالة الثانية: وجود تأثير قوي لقواعد القياس الضريبي على القياس المحاسبي .**

الأمر الذي قد يصل للارتباط الكامل بينهم، فالتشريعات والتعليمات الضريبية يكون لها تأثير قوي جدا على ممارسات القياس المحاسبي، نتيجة الي ما تطلبه تلك التشريعات والتعليمات من تطابق الأعباء الضريبية المستقطعة، وذلك لتحديد الربح الخاضع للضريبة ومقارنته بالمصروفات المحملة، وتنطبق هذه الحالة علي العديد من الدول مثل : اليابان والسويد والدول الأوروبية بخلاف الولايات المتحدة.

## 2.2.4. المعالجة المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم12 (IAS 12):

تتم المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) كالتالي : (Abdallah, 2017)

أ. الاعتراف بالالتزامات الضريبية الحالية والأصول الضريبية الحالية :

إذا كان المبلغ المدفوع لإدارة الضريبة، لضريبة الدخل الحالية والسابقة أقل من ضريبة الدخل المحسوبة ، فينبغي الاعتراف بالفرق كالتزام، اما إذا كان المبلغ المدفوع أو المستحق عن الفترة الحالية والفترات السابقة أكبر من ضريبة الدخل المحسوبة ، فيتم الاعتراف بالزيادة كأصل .

ب. الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة (الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة)، حيث يوجد بعض الحالات يتم استثناؤها عند الاعتراف بالالتزامات الضريبة المؤجلة وهي:

- الاعتراف بالشهرة الأساسية.
- الشهرة غير المستهلكة لأغراض الضرائب.
- الاعتراف الأساسي في المعاملة بأصل أو التزام والذي:

- ليس مزيجًا من الأعمال.
- في وقت المعاملة، ولا تؤثر على الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة، و فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالاستثمارات في الفروع والشركات التابعة والأسهم في الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة، يجب الاعتراف بها كالتزامات ضريبية مؤجلة.

- حساب وقياس الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة.

الإجراء الخاص بحساب إجمالي مخصص الضريبة المؤجلة (أي قبل تحديد ما إذا كان احتمال تحقيق أصل الضريبة المؤجلة) بعد تحديد الفروق المؤقتة المعفاة، وعدم استخدام الخسائر الضريبية و الائتمانات الضريبية ، فإن الإجراء كالتالي :

أ. فصل الاختلافات المؤقتة إلى نوعين خاضع للضريبة وقابل للخصم، و هذه الخطوة مهمة، لأنها وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (12) موجودات الضريبة المؤجلة المعترف بها فقط والتي من المحتمل أن تتحقق، فيجب على جميع الالتزامات الضريبية المؤجلة الاعتراف الكامل.

ب. جمع معلومات حول الفروق المؤقتة القابلة للخصم، خاصة الخسائر الصافية وتحميل الائتمان إلى الأمام التي لها تواريخ انتهاء الصلاحية.

ت. قياس تأثير الفروق المؤقتة المتراكمة الخاضعة للضريبة من خلال تطبيق معدلات الضريبة المتوقعة المناسبة.

ث. قياس التأثيرات الضريبية للفروق المؤقتة القابلة للخصم، بما في ذلك صافي الخسائر المرحلة.

## 2.2.5. الضرائب المؤجلة :

إن الدخل الخاضع للضريبة يتحدد وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، ولكن بسبب اختلاف التشريع الضريبي عن معايير المحاسبة في العديد من المعالجات والأمور، فإن هذا يؤدى إلى اختلافات في المعاملة الضريبية لبعض البنود والعناصر المؤثرة فى تحديد الدخل الخاضع للضريبة، عن المعالجة المحاسبية لها. وسوف ينتج عن بعض تلك الاختلافات (الاختلافات المؤقتة) ما يسمى بالضرائب المؤجلة متمثلة إما فى أصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة يجب

تخصيصها بين الفترات بما يكفل تحقيق ارتباط بين مصروف ضريبة الدخل وصافى الربح المحاسبي فى أي فترة بغض النظر عن قيمة صافى الربح الضريبي. (محمد ، 2011)

### 2.2.5.1. مفهوم الضريبة المؤجلة :

شهدت فترة الستينات من القرن الماضي بداية البحث فى سياسات المحاسبة عن الضرائب المؤجلة كأحد مجالات المعرفة المحاسبية الضريبية ذات التأثير على الأهداف الوظيفية للمحاسبة بشقيها القياس والإفصاح المحاسبي، وتهدف المحاسبة عن الضرائب المؤجلة إلى تحقيق المقابلة السليمة بين مصروف ضريبة الدخل مع الربح التشغيلي قبل الضريبة، وقد تناولت الدراسات المحاسبية هذه المشكلة تحت عنوان تخصيص ضريبة الدخل بين الفترات. (Narasimhan, 2006 & Harisha)

وقد عرف البعض عملية تخصيص ضريبة الدخل بين الفترات على أنها " العملية التى بموجبها يتم تخصيص مصروف ضريبة الدخل بين الفترات، بغض النظر عن توقيت سداد هذه الضرائب وهدفها أن تعكس التبعات الضريبية لكل العمليات الاقتصادية والتي تم الاعتراف بها في الفترة الحالية والفترات السابقة." وهذه المقابلة ينتج عنها رصيد مدين أو دائن للضريبة المؤجلة، حيث يجب تحميل قائمة الدخل بمصروف ضريبة الدخل فى نفس الفترة التى يتم فيها الاعتراف بالإيراد والمصروف بغض النظر عن توقيت سداد أو استرداد تلك الضرائب، وذلك طبقا لمبدأ محاسبي هام وهو مبدأ المقابلة. (Jagwani, 2008)

وقد قام (عطية ، 2009) بتعريف **الضرائب المؤجلة** على أنها : " هي المبلغ على الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية ، تسجل في الميزانية " .

كما عرف(سمية ، 2018) الضرائب المؤجلة بأنها : " مقياس محاسبي يستخدم لمقابلة التأثيرات الضريبية مع التأثيرات المحاسبية لمجموعة من العمليات، وأيضا هي تلك التأثيرات المستقبلية لمجموعة من العناصر التي تم الاعتراف بها في الميزانية العمومية ".

وبذلك فإن المحاسبة عن الضرائب المؤجلة هي المحاسبة عن الأثر المستقبلي المتوقع للضرائب بسبب الاختلاف بين مبادئ الاعتراف والقياس وفقا لمعايير المحاسبة ومقارنتها بالقانون الضريبي، ولذلك فإن الضرائب المؤجلة تمثل النتائج الضريبية المستقبلية للبنود والصفقات التي عرفت بشكل مختلف في القوائم المالية عن التقارير الضريبية، أي الضرائب المؤجلة هي مبالغ ضرائب الدخل المستحقة أو القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية

**و بالتالي يمكن القول بأن :**

- ❖ الضريبية المؤجلة تتعلق بالاختلافات بين الدخل المحاسبي و الدخل الضريبي و التي يطلق عليها الفروق المؤقتة .
- ❖ الضريبية المؤجلة تتعلق بالتأثيرات الضريبية المستقبلية المتوقعة.
- ❖ الضريبية المؤجلة و المحاسبة عنها هي مشكلة محاسبية و ليس ضريبية .

كما و يمكن تعريف الضرائب المؤجلة بأنها: " أحد مكونات التقارير المالية، وتهدف إلي المحاسبة عن الاثار المستقبلية للضرائب، حيث حدث ذلك لاختلاف مبادئ المحاسبة و التشريعات الضريبية وتكون مستقبلية إما ضرائب دخل مستحقة(التزامات ضريبية مؤجلة) أو قابلة للاسترداد مستقبلاً (اصول ضريبية مؤجلة) ".

## 2.2.5.2. أنواع الضرائب المؤجلة وأشكالها :

تنقسم الضرائب المؤجلة إلى نوعين أو مكونين أساسيين هما: الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة ، فيما يلي توضيح لأنواع الضرائب المؤجلة.

### 1. الأصول الضريبية المؤجلة :

وتسمى أصل ضريبي مؤجل، وتمثل مبالغ ضريبية " ستحصل " خلال دورات لاحقة رغم أنها (أي المبالغ الضريبية) ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل، و بعبارة " تحصيل " نعني أنها ستخفض من مبلغ الضرائب المستحقة الدفع . (موساوي ، 2015)
وعرفت الأصول الضريبية المؤجلة بأنها : " مجموعة من المنافع الضريبية المستقبلية والتي تنتج عن إمكانية ترحيل الخسارة الضريبية لفترات مستقبلية ، وإمكانية ترحيل الخصومات الضريبية لفترات مستقبلية أو وجود فروق قابلة للخصم في الفترات المستقبلية. (خليفة ، 2005)
ويمكن للباحث تعريف الأصول الضريبية المؤجلة على أنها "حقوق مستقبلية للمنشأة ناتجة عن أحداث ماضية، ومن المتوقع أن ينتج عنها منافع ضريبية مستقبلية " .

### 2. الالتزامات الضريبية المؤجلة :-

يوجد العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الالتزامات الضريبية المؤجلة، وأهمها عرفت بأنها : "أعباء ضريبية مستقبلية تنشأ نتيجة وجود فروق مؤقتة سوف تخضع للضريبة مستقبلا" . (سلامة ، 2006)

بالإضافة إلى التعريف الوارد بالمعيار الدولي رقم (12) الذي عرف الالتزامات الضريبية المؤجلة على أنها قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها في الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة .

ويمكن للباحث تعريف الالتزامات الضريبية المؤجلة على أنها : " أعباء ضريبية مستقبلية من الممكن أن يتم سدادها في فترات انعكاس الفروق المؤقتة والتي سوف تخضع للضريبة في الفترات المستقبلية.

**شكل رقم (2.3) : انواع الضرائب المؤجلة**

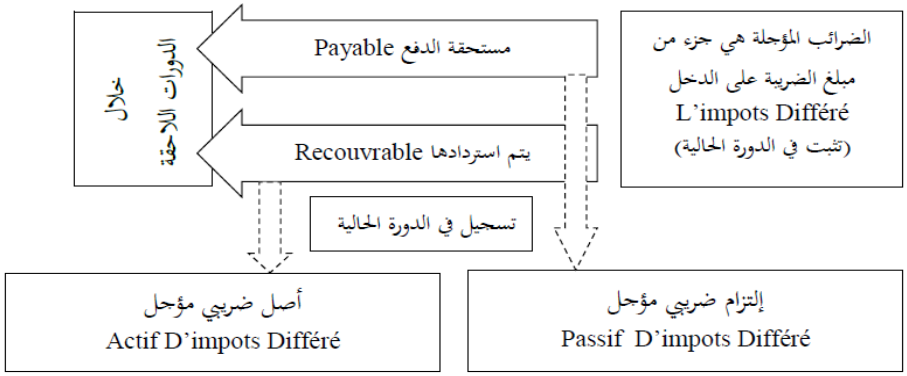


**المصدر**: الحاج حلقوم، **محاسبة الضرائب المؤجلة IAS/SCF-IFRS**، جامعة فرحات عباس، سطيف، ديسمبر 2011، ص 3.

## 2.2.5.3. أهمية الضريبة المؤجلة :

تكمن أهمية الضرائب المؤجلة لأهمية المعلومات المتعلقة بمكونات العبء الضريبي للمنشات وللمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، و ذلك بعدة أسباب أهمها ما يلي: (الغني ، 2004)

1. **التعرف إلى العناصر التي ساهمت في تحديد العبء الضريبي :**

وإجراء المقارنات بين الفترات المالية المختلفة والمؤسسات الأخرى المشابهة.

2. **الحكم على نوعية الاستثمار :**

العديد من المستثمرين الذين يرغبون في الحكم على نوعية العوائد التي تحققها مؤسسة ما ويهتمون بالفروق بين الدخل المحاسبي قبل الضريبة وصافي الدخل الضريبي، لما لها من تأثيرات على تلك العوائد التي تزيد قيمتها، نتيجة لأثر ضريبي موجب، من الواجب فحصها بعناية خاصة إذا كان هذا الأثر غير متكرر، ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح عن الفروق المؤقتة من شأنه توفير معلومات للمستثمرين تستخدم في التنبؤ بالعائد على الاستثمار.

**3. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل :**

حيث إن فحص الجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل يؤدي إلى توفير معلومات تفيد في التعرف إلي ما إذا كان من المحتمل أن تزيد الضريبة واجبة السداد أو تقل في المستقبل، كما أن الفحص المتأني قد يبرز سياسات المؤسسة المتعلقة برسملة التكاليف، والإعتراف بالإيرادات، وغيرها من السياسات التي تؤدي لظهور فروق مؤقتة بين الدخل المحاسبي و الدخل الضريبي، ونتيجة لكل ذلك فإنه يمكن التنبؤ بالتخفيضات المستقبلية في الالتزامات الضريبية المؤجلة والتي تؤدي الى فقد جزء من السيولة بسبب زيادة مدفوعات الضريبة الفعلية عن مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل.

**4. المساعدة في وضع السياسات الحكومية :**

الإفصاح عن المعلومات التي تعكس الاثار الضريبية المترتبة على الفروق المؤقتة يؤدي الى التعرف إلي مقدار الضرائب التي تدفعها المنشأة بالفعل، ولذلك عليه التعرف إلي معدل الضريبة الفعال لها، وهي من الأمور المفيدة لصناعة السياسات الحكومية خاصة عند إعداد الموازنة العامة للدولة، أو عند إدخال بعض التعديلات على التشريعات و السياسات الضريبية.

## 2.2.5.4. مزايا الضرائب المؤجلة وعيوبها :

تحظي الضرائب المؤجلة عند تطبيقها جملة من المزايا ويتخلل تطبيقها بعض العيوب.

**أولا: المزايا :**

من بين مزاياها ما يلي: (الغني ، 2004) (سمية ، 2018) (إيمان وصارة، 2019)

أ- تطبيق الضرائب المؤجلة يساهم بشكل مباشر في زيادة أرباح الدولة بصفة عامة مما تؤدي بدورها إلى المساهمة في زيادة في ميزانية الدولة.

ب- الدخل الناتج عن الضرائب المؤجلة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية للفرد والمجتمع من خلال خلق مشاريع تنموية جديدة وتحسين المستوى المعيشي.

ت- تحديد قيمة الضرائب المؤجلة يشكل جواً من الشفافية في العمل داخل الشركات، وهذا الإجراء يؤدي إلى خلق روح الإبداع و الزيادة في مردود العمل.

ث- تعمل على تقييد الإيرادات والأعباء محاسبياً واخذها بعين الاعتبار الضريبة المستحقة في المستقبل مع تطبيق مبدأ الحيطة والحذر.

ج- الأخذ بيعن الاعتبار حالة الخسائر الضريبية أو الأرصدة الدائنة لبعض الضرائب التي يمكن أن تحمل لسنوات مستقبلية أو لتغطية ضرائب مستقبلية محتملة.

**ثانيا : العيوب :**

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها الضرائب المؤجلة فإنها تعاني من عيوب عديدة تحد من استقلالية تطبيق الضرائب المؤجلة في الشركات ومنها : (سمية، 2018)

a) التلاعب الضريبي داخل الشركة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية.
b) عدم الاعتراف بمحاسبة الضرائب المؤجلة حسب النظام المالي المحاسبي بشكل صحيح.
c) تعيين معدل الضريبة يكون من طرف الإدارة الضريبية مما ينتج عنه حرج مادي.
d) الشركات ذات رأس مال محدود وغير كافٍ لتسديد الضرائب المؤجلة.
e) حدوث تغيير في معدل الضريبة بتغير الظروف المالية .
f) عدم التسوية بين سعر الضريبي الفعلي وبين سعر الضريبة المعمول به طبقا للقانون .
g) لم يشر المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بوضوح على خصم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بينما يمنع خصمها.
h) عدم تصنيف الأرصدة الضريبية المؤجلة كموجودات و مطلوبات جارية أو غير جارية

## 2.2.5.5. الإفصاح عن الضرائب المؤجلة :

سوف نتطرق الى شروط العرض والإفصاح عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية، ومختلف نقاط تأثير الإفصاح عن هذه الضريبة من عدمه على مصداقية هذه القوائم وشفافيتها.

**1- عرض الضرائب المؤجلة :**

عند عرض الضرائب المؤجلة في القوائم المالية يلزم النظام المحاسبي المالي توفر الحد الأدنى من المعلومات المالية فيما يخص الإفصاح عن الضريبة المؤجلة، كما يتيح النظام المحاسبي المالي إمكانية المقاصة بين أصول والتزامات الضرائب المؤجلة ولكن يوجد بعض الاستثناءات :

**أ. معلومات يجب الإفصاح عنها :**

من ضمن المعلومات التي يجب أن تظهر في الملحق نجد:

❖ وجوب عرض وبشكل منفصل المكونات الأساسية لنفقات (إيراد) الضرائب، حيث يمكن أن تتضمن : (أبو نصار و حميدات ، 2018)

- إيراد (نفقات) الضرائب المستحقة .
- كل تسوية تسجل خلال الفترة الخاصة بالضرائب المستحقة لفترات سابقة.
- مبلغ نفقة (ايراد) الضرائب المؤجلة المتصلة بنشأة الفروقات المؤقتة وانعكاسها.
- مبلغ نفقة (ايراد) الضرائب المؤجلة المتصلة بتغير معدل الضريبة أو تسوية الضرائب الجديدة .

- مبلغ المنافع الناتجة عن العجز الضريبي، القرض الضريبي أو الفروقات المؤقتة الخاص بفترة سابقة وغير مسجلة مسبقا والتي تستعمل لتخفيض نفقة الضرائب المستحقة
- مبلغ المنافع الناتجة عن العجز الضريبي، القرض الضريبي أو الفروقات المؤقتة الخاص بفترة سابقة وغير مسجلة مسبقا والمستعملة لتخفيض نفقة الضرائب المؤجلة .

❖ وجوب عرض العناصر التالية بشكل منفصل :

- مجموع الضرائب المستحقة والمؤجلة المتعلقة بالعناصر المدينة أو الدائنة في الأموال الخاصة (حقوق المساهمين).
- شرح تعديل معدل الضريبة المطبق مقارنة مع الفترات السابقة.
- مبلغ الفروقات المؤقتة المخصومة، العجز الضريبي والقرض الضريبي، عندما لا يوجد أصل ضريبي مسجل في الميزانية.

### ب. المقاصة بين أصول والتزامات الضرائب المؤجلة:

تتمثل مشكلة الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في إمكانية قيام المنشأة بإجراء مقاصة بين الاصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة عند العرض في القوائم المالية.

على الرغم من أن الأصول والالتزامات الضريبة المؤجلة تقيم بانفصال يتم التعويض في الميزانية، حيث إنه لابد من أن يكون لديه حق قانوني ملزم من أجل تعويض أصول والالتزامات الضرائب المؤجلة عندما يتعلق الأمر بالضريبة على الضريبة المفروضة من طرف السلطات أو الادارة الضريبية، و لا يمكن للمؤسسة التقاص للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إلا اذا كان لدى المنشأة مايلي: (حماد، 2004)(شمسو، 2018)

- حق قانوني واجب النفاذ لتعويض أصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضرائبية المؤجلة .
- أصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالضريبة على النتيجة المفروضة من طرف نفس السلطة أو الادارة الضريبية.
- إذا كانت المنشأة تنوى سداد الضريبة على أساس رصيد المقاصة أو تحصل على أصل ضريبي مؤجل لسداد الالتزام الضريبي المؤجل في نفس الوقت لدى نفس الإدارة الضريبية.
- اذا سمحت السلطة الضريبية دفع أو استلام مبلغ واحد صافٍ .

### 2.2.5.6. قياس الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة:

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (12) يجب قياس الالتزامات و الأصول الضريبية المؤجلة بموجب معدلات الضرائب المتوقع أن تنطبق في الفترة التي يتحقق فيها الأصل، أو يسدد الالتزام بناء على معدلات الضريبة (القوانين والتشريعات الضريبة) السارية بنهاية فترة إعداد التقارير، كما يجب أن يعكس قياس الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة التبعات الضريبية التي يمكن أن تتبع الطريقة التي يتوقع فيها المشروع أن تسترد أو تدفع المبلغ المسجل لأصولها أو التزاماتها بنهاية فترة إعداد التقارير. (العدي ، 2016)

وفيما يتعلق بمتطلبات القياس اللاحق للضرائب المؤجلة، فإنه بنهاية كل فترة إعداد تقارير يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (12) من المشروع القيام بإعادة تقييم المبالغ المرحلة للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة والتي يمكن أن تتغير نتيجة ما يلي : (العجيلي ، 2013)

1. **التغير في معدلات الضريبة أو قوانينها :**

قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بموجب معدلات الضرائب السارية في الفترة التي سيتحقق فيها الأصل (أو سيسدد فيها الالتزام) المرتبط بالفرق المؤقت القابل للاقتطاع (أو الخاضع للضريبة) الذي نشأت الضريبة المؤجلة وفقاً له .

2. **إعادة تقييم قابلية استرداد الأصول الضريبية المؤجلة :**

يتوجب المعيار المحاسبي الدولي (12) إعادة النظر بالمبلغ المرحل للأصل الضريبي المؤجل في نهاية كل فترة إعداد التقارير، وذلك في ضوء إمكانية توفر أرباح ضريبية كافية في الفترات المستقبلية بما يحقق قابلية انعكاس الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع .

3. **التغير في الأسلوب المتوقع لإسترداد الأصل :**

بهدف معالجة الآثار الناجمة عن التغيير في المبلغ المرحل للأصل أو الالتزام الضريبي المؤجل فإن المعيار المحاسبي الدولي (12) أوضح ما يلي: " قد يتغير المبلغ المرحل للالتزامات أو الأصول الضريبية المؤجلة حتى لو لم يكن هناك تغيير بمبلغ الفروق المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناتجة عن ذلك في الربح أو الخسارة، ماعدا الحد الدي يرتبط فيه ببنود تم الاعتراف بها سابقا خارج الربح أو الخسارة ".

# المبحث الثالث

## " الأداء المالي "

### 2.3.1. مقدمة :

يعتبر تحليل الاداء المالي باستعمال النسب من أقدم أساليب التحليل المالي وأكثره شيوعا، ويساعد على إعطاء الحكم الصحيح والدقيق، ومن خلال النسب يمكن استيعاب كميات هائلة من البيانات المالية، وذلك لتسهيل استعمال التحليل المالي ومنها (نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المديونية ونسب النمو ونسب السوق).

كما ويحتل الأداء المالي أهمية كبيرة و متزايدة في الوقت الراهن، نتيجة التطورات التي حدثت على المنافسة العالمية، و ما أحدثته من ضغوط نحو ضرورة تحسين أداء الشركات وتطويرها، وما نتج من فرص للدخول في الأسواق، و تقديم منتجات وخدمات متطورة ذات تقنية عالية، لذا كان لا بد للشركات التي ترغب في الاستمرار في المنافسة أن تقوم بإجراء تغييرات جذرية في عملياتها المختلفة وتطبيق الفلسفات الإدارية الجديدة. (الشنطي ، 2016)

ويعد أفضل الوسائل لتوضيح العلاقة بين البنود المختلفة المدرجة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح والخسائر.

ويتناول هذا المبحث أبرز وأهم مؤشرات الربحية والتي تم استخدامها في الدراسة، وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومضاعف الربحية.

## 2.3.2. الربحـية

تعتبر الربحية هدفاً أساسياً، وأمراً ضرورياً لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون، وتهتم إداره المنشأة ومستثمروها و مقرضوها بالقوة الإدارية للمنشأة، فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة والمستثمر المهتم بالعائد المتحقق على استثماراته في المنشأة مقارنة بالعائد في شركات منافسة والمقرض المهتم بربحية المنشأة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض.

وتعد الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي، لأنها تقوم على قياس مستوى الأداء الكلي للشركات دون تمييز، خاصة أن الأرباح هي أهم العوامل التي تعمل على جذب العملاء إلى الشركات وتزيد من ثقتهم بالتعامل معه، ذلك فضلاً عن العديد من القرارات التي تترتب عليها مثل قرار الاستثمار وقرار التمويل (العلى،2018).

وتحتم سياسة التمويل السليمة للمؤسسة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي ويرتبط

التمويل الخارجي مع الداخلي بعدد من العناصر، وهي التي تضع التوسع في التمويل الخارجي ومن هذه العناصر القدرة على السداد ومقارنة العائد بالفوائد. (الويزة وفريال، 2015).

## 2.3.3. مفهوم الربحية :

يعود مفهوم الربحية الي كلمتين هما الربح والقدرة، فإن مصطلح الربح يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح. أما القدرة فيدل علي أداء المؤسسة ويمكن تعريف الربحية على أنها " القدرة على استثمار الاموال، لتحقيق العوائد من نشاطها (Tulsian, 2014)

فالربحية في المحاسبة تعني " الفرق بين الإيرادات والتكاليف بزيادة الإيرادات لفترة زمنية معينة، فهي اهم مقومات استمرارية الشركة"، ويمكن قياسها من خلال العلاقة بين الإيرادات المحققة للشركة والتكاليف التي تم انفاقها، وهي ما تجسد قدرات الشركة وكفاءة الشركة التشغيلية (Bansal,2010)

عرف (محمد و محمد،2018) الربحية بانها " مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توظيف أموالها سواء كانت من المصادر الداخلية أو الخارجية فضلا عن الموازنة بين السيولة والربحية، لتحقيق أهداف المنشأة، ولتحقيق الربحية نطرح التكاليف من الايرادات متمثلة بزيادة الإيرادات منها ".

وعرف ( Shahzad et al,2016) الربحية على" أنها المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤون الشركة، فهي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنظمة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وهي هدف أساسي تسعى الشركات الى تحقيقه، أنه يعتبر ركيزة لبقاء الشركات واستمراريتها، ومساعدتها في النمو و الازدهار"

وترتبط الربحية ارتباطا وثيقا بالربح، ولكن مع اختلاف رئيس واحد، في حين أن الربح هو مبلغ مطلق، فإن الربحية هي قيمة نسبية، إنه المقياس المستخدم لتحديد نطاق ربح الشركة فيما يتعلق بحجم النشاط التجاري، الربحية هي مقياس الكفاءة وفي النهاية نجاحها أو فشلها، تعريف آخر للربحية هو "قدرة الأعمال على إنتاج عائد على الاستثمار بناء على مواردها مقارنة باستثمار بديل، على الرغم من أن الشركة يمكنها تحقيق ربح، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن الشركة مربحة (MELISSA, 2019)

إن مؤشر الربحية المقياس لسياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتخذة بها، فهي تعكس الأداء الكمي للشركة، وتوحد الأثر لأغلب القرارات الإدارية وأنها تفحص قدرة الشركة في توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية(العامري،2013).

و في الختام يمكن تعريف الربحية " بانها الهدف الأساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة ، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة ، وتقاس الربحية إما من خلال

العلاقة بين الأرباح والمبيعات ، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها"

## 2.3.4. أهمية الربحية :

وتُعد نسب الربحية من أهم نسب التحليل المالي لجميع الجهات المهتمة بالمعلومات الخاصة بالشركة، إذ توفر نسب الربحية مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على أداء الشركة، قدرتها على توليد الدخل، وقياس حجم الاستثمار وعوائد الأسهم(**أبو جبة والذنيبات،2017** )

وتتمثل الربحية عادة في قدرة الشركة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح مهماً جدا للمساهمين كون الأرباح التي يحصلون عليها هي جزء من قيمة الأرباح المتحققة، كما أن قيمة الأرباح المتحققة تُعد ذات أهمية بالنسبة للدائنين، لأنها تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، وتُعد الربحية من المؤشرات المهمة لمعرفة الأداء المالي للشركة **(Dalniela & Brain, 2010)**

و تُقدم نسب الربحية مؤشرات ومقاييس لمدى نجاح الشركة في توليد الأرباح، فهي تقدم أدلة مفيدة لفعالية عمليات الشركة، وتظهر نسب الربحية الآثار المجتمعة للسيولة، وإدارة الأصول، والديون على نتائج التشغيل، وعادة ما تُقاس الربحية بنسب مختلفة مثل العائد على الإستثمار، والعائد على حقوق المساهمين (الربيعي و الجرجري،2016)

**وهناك العديد من العوامل المؤثرة علي الربحية و منها : (ظاهر ومحمد،2018)**

1. التسويق وحجم المبيعات.
2. التكاليف .
3. تكلفة الفرصة البديلة للشركة مع توفر الفرص البديلة لاستخدام السيولة.
4. المنافسة الشديدة للشركات المماثلة .
5. جودة الخدمة والثقة الممنوحة للعملاء.
6. الضرائب المباشرة علي الارباح.

وتساعد نسب الربحية للمديرين الماليين على تلخيص البيانات ذات الصلة وتحليلها لإعطاء معلومات هامة تُساعد في صنع واتخاذ القرارات، وسيعتمد الباحث في هذه الدراسة في قياس الربحية على معدل العائد على الأصول ( ROA ) ومعدل العائد على حقوق الملكية ( ROE ) ومضاعف الربحية (P/E)

## 2.3.5. المؤشرات والنسب المستخدمة في الدراسة :

### 1. العائد علي الاصول :(ROA) Return On Assets

العائد على الأصول هو النسبة المالية للربح الذي تحققه الشركة من جميع مواردها المالية، أي مقدار الربح الناتج من استثمار دولار واحد في الأصول، ويعكس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها، لتحقيق الأرباح مع عدم التمييز بين الأموال المملوكة والأموال المقترضة.

وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة، وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، ولذلك تستخدم للمقارنة بين الشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول . حيث إن أصول الشركة تتشكل من مجموع الالتزامات ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات الشركة ، فإن معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها. (عوض الله والشريف،2016)

ويتم احتساب معدل العائد على الأصول من خلال المعادلة التالية: (Wahlen. et al,2018)

$$\mathbf{ROA} = \frac{\mathrm{NI} + (1 - \mathrm{T})(\mathrm{Interest\ exp.}) + NCI}{\mathrm{Average\ Total\ assets}}$$

حيث أن :

**ROA** : العائد على الاصول .

**NI** : صافي الدخل .

**T** : معدل الضريبة .

**Interest exp.** : مصروف الفوائد .

**Average Total assets** : متوسط اجمالي الاصول .

$NCI$ حقوق الاقلية .

### 2. العائد علي حقوق الملكية: Return On Equity (ROE)

يعتبر العائد على حقوق الملكية من مؤشرات الربحية ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين في الشركة، حيث إنها توضح نسبة الأرباح المتولدة نتيجة استثمارهم في الشركة، وتوضح العائد على استثماره في الشركة، وتعطي رؤية في الاختيار بالنسبة لمستثمري الأسهم بين الشركات.

ويهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دولار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، فهذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا، وارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل علي كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المنظمة، وتدل علي التمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة. (مراد،2014)

كما أنه يعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة الشركة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددا أساسيا لقرارات المستثمرين (الشنطي،2016)

ويمكن احتساب معدل العائد على حقوق الملكة من خلال المعادلة التالية: (Wahlen. et al,2018)

$$ROE = \frac{NI - Preferred\ stock\ Dividents}{average\ common\ shareholders\ Equity}$$

حيث أن :

**ROE** : العائد على حقول الملكية .

**NI** : صافي الدخل .

***Preferred stock Dividents*** : أرباح الاسهم الممتازة .

***average common shareholders Equity*** : متوسط اجمالي حقوق الملكية .

### 3. مضاعف الربحية P/E Ratio

تعد نسبة سعر السهم إلى أرباحه أو مضاعف سعر السهم إلى ارباحه و مضاعف الأرباح ، مؤشرا للعلاقة بين السعر السوقي للسهم وأرباحه.

كما و يعرف بنسبة الربح الجاري للسهم في السوق الي ربحيته، ويعد من مؤشرات الربحية التي عادة ما يسترشد بها العاملون في سوق الأوراق المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري، سواء ببيغ الاسهم او شرائهم أو حتي الاحتفاظ بها ضمن محافظهم الاستثمارية(سركسيان،2010).

ويفسر مضاعف الأرباح بأنه يمثل مقدار ما يرغب المستثمر في دفعه عن دولار واحد من أرباح الشركة، أي عدد مرات الأرباح التي يرغب المستثمر في دفعها عن السهم، ولذلك تعد ممارسة استثمارية معيارية، إذ يشار عادة إلى أن السهم يباع مثلاً بعشرة أو بسبعة أضعاف أو مرات الأرباح، ومع شيوع هذا التفسير فان هناك تفسيراً آخر لهذه النسبة، وهو أنها تمثل عدد السنوات التي يمكن فيها استعادة أصل أو مبلغ الاستثمار (الاسهم)، وكلما كان مضاعف الربحية أقل من عشرة كان آمنا و سعر السهم آمناً للشراء. (Reilly and Brown, 2012 )

تتجسد أهمية مضاعف الأرباح، في جوانب عدة، فهو يعد من أهم نماذج تقييم الأسهم العادية وأكثرها شيوعاً، ويتغلب على انتقادات نماذج التقييم الأخرى والمتمثلة في إهمال الأرباح المستقبلية والقدرة على تحقيق التدفقات النقدية، وذلك عبر التركيز على الأرباح المستقبلية المتوقعة، وهذا ما يدفع للاعتقاد بأن هذا المؤشر يصلح وحده لاختيار الأسهم، ولتحديد ما إذا كان السهم مضخماً أو مخفضاً أو عادل السعر، كما تبرز أهمية هذا المؤشر في شيوعه وكونه أحد المفردات اليومية التي يتداول استخدامها بين المستثمرين، وفي الصحف والنشرات المالية، كذلك تبرز أهميته في أنه ظل على الدوام أحد القضايا التي تشيل بال المختصين وتثير الخلاف بينهم حول قياسه وتحديد متغيراته وتفسيره وحتى حول جدوى استخدامه . (Foerster,2015)

ويمكن مضاعف الأرباح من المقارنة بين أداء الشركات أو الصناعات، فكلما ارتفع دل ذلك على أفضلية أداء شركة معينة أو صناعة معينة، كما أن هذا المؤشر يعد مؤشراً لثقة وتفاؤل وحماس وتوقعات المستثمرين حول أداء الشركة الحالي والمستقبلي، ويعد أيضاً وسيلة هامة في تحديد السعر الذي يجب أن تباع به الأسهم الجديدة، ووسيلة للحكم على مدى توافر فرص النمو، بالإضافة لكونه مؤشراً لاختيار أسهم النمو، وكذلك يدخل في كثير من نماذج تقييم تلك الأسهم، كما قد يستخدم في إدارة المحفظة لتقييم القوة النسبية للسهم ،أي في تقييم مدى جاذبية سهم معني، كما يستخدم في القرارات الخاصة بالاندماج والاقتناء بين الشركات، ويستخدم معكوس(نسبة) المضاعف (نسبة P/E) كبديل عن كلفة رأس المال الممتلك (لشيخ،2017)

ويمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية : (Wahlen. et al,2018)

$$P/E = \frac{P}{EPS}$$

حيث أن :

$P/E$ : مضاعف الربحية .

$P$ : السعر السوقي للسهم العادي .

$EPS$ : عائد السهم العادي .

### 2.3.6. مبررات اعتماد متغيرات الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الضرائب المؤجلة وأثرها على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم اختيار متغيرات الدراسة بناء على مجموعة الدراسات السابقة، ويتضح أن هذه الدراسات قد تعددت أو اختلفت باختلاف الأهداف التي سعت إلى تحقيقها او اختلاف الموضوعات التي تناولتها، واختلاف البيئات التي تمت فيها، منها ما تناول موضوع الضرائب المؤجلة وبعضها تناول الأداء المالي وبعضها تناول الاثنين معا، حيث اعتمدت الدراسة على نسب الضرائب المؤجلة التي تم استخدامها في دراسة (Lukić,2017)، و تم استخدام مقاييس الاداء المالي بالإستناد الي عدة نظريات وادبيات وكانت أهمها كتاب (Wahlen. et al,2018) والذي تم من خلاله استخدام مؤشرات المتغيرات التابعة وهي العائد علي الاصول والعائد علي حقوق الملكية ومضاعف الربحية، والتي تعد من أهم مؤشرات الأداء المالي، حيث تكمن أهمية العائد على الأصول بانه يعكس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق الأرباح، أما العائد علي حقوق الملكية فإنه يوضح نسبة الأرباح المتولدة نتيجة استثمارهم في الشركة، ويعطي رؤية في الاختيار بالنسبة لمستثمري الأسهم بين الشركات، اما مضاعف الربحية فتكمن اهميته بأنه يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي، وكذلك قرار شراء أو بيع الاسهم .

## 2.4. ملخص الفصل:

إن للسياسة الضريبية المتبعة من قبل الدول دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية و يمكن استخدامها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية عن طريق تصميم البرامج المتكاملة التي تضعها الدولة وتنفيذها، وذلك لتوجيه عجلة الاقتصاد ورفعة الدولة و تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وتوفير الايرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، ومد يد العون للاستثمار المحلي والاجنبي، كما ويمكن من خلال السياسة الضريبية التحكم بالاقتصاد المحلي.

وقد تناول هذا الفصل مفهوم السياسة الضريبية و جهاتها وأدوات السياسة الضريبة وأساليبها، كما وتناول السياسة الضريبة في فلسطين واهدافها وخصائصها ان كانت في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 وتعديلاته وقانون الاستثمار وقراراته.

كما و تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) و الذي تحدث عن المحاسبة عن ضرائب الدخل واثار الضريبة الحالية و المستقبلية و المعاملات والاحداث للفترة الحالية، و تطرق الي نطاق المعيار وأهدافه، والذي يشمل المحاسبة عن ضريبة الدخل، والدخل المحاسبي والدخل الضريبي .

وتطرق إلي الضرائب المؤجلة ، كما وتبين بأن الضرائب المؤجلة مشكلة محاسبية وليست مشكلة ضريبية، حيث تنتج الفروق المؤقتة بسبب وضع التشريعات الضريبية مختلفة عن المعايير المحاسبية المعمول بها، مثل (اختلاف الاستهلاك والاعتراف بالأرباح والخسائر لأغراض الضريبية عن الاعراض المحاسبية)، وتم عرض أنواع الضرائب المؤجلة إن كانت أصول ام التزامات ضريبية مؤجلة، وتم ذكر أهمية الضرائب المؤجلة، وتتطرق الباحث لمزايا الضرائب المؤجلة وعيوبها، ومتطلبات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية، وقياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة.

وللاهتمام المتزايد من قبل الاداريين و المستثمرين و غيرهم، و لأنه السبيل الوحيد للاستمرار يعد **الأداء المالي** من المقومات الرئيسة للشركات، كما وتُعد نسب الربحية من أهم نسب الأداء المالي لجميع الجهات المهتمة بالمعلومات الخاصة بالشركة، إذ توفر نسب الربحية مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على أداء الشركة، وتعمل على مساعدة المديرين على تلخيص البيانات ذات الصلة وتحليلها، لإعطاء معلومات هامة تُساعد في صنع واتخاذ القرارات، ومن العوامل المؤثرة علي الربحية وأهمها لهذه الدراسة ضرائب الدخل، حيث تم عرض مفهوم الربحية واهميتها، و تطرق الباحث إلي المؤشرات و النسب التي سوف تستخدمها هذه الدراسة، وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومضاعف الربحية .

# الفصل الثالث

## الطريقة والإجراءات

## 3.1. المقدمة :

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على أثر الضرائب المؤجلة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. ويتناول هذا الفصل كلاً من منهجية الدراسة وفرضياتها، والنماذج الرياضية المستخدمة وطرق قياس المتغيرات واخيرا مجتمع وعينة الدراسة.

## 3.2. منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث على دراسة جوانب الظاهرة موضع الدراسة وأبعادها، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وللوصول إلى دراسة الضرائب المؤجلة وأثرها علي الأداء المالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الي توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالتها، حيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والمؤلفات والمجلات والنشرات العلمية، وغيرها من المواد التي تثبت صدقها بهدف الوصول الي اهداف الدراسة، كما انه تم استخدام اسلوب التحليل المالي واستخدام القوائم المالية المنشورة في جمع البيانات الأولية.

## 3.3. فرضيات الدراسة :

### 3.3.1. الفرضية الرئيسية الأولى :

**لا يوجد أثر جوهري للضرائب المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للضرائب المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

**ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :**

#### 3.3.1.1. لا يوجد أثر جوهري للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

**3.3.1.2. لا يوجد أثر جوهري للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

**3.3.2. الفرضية الرئيسية الثانية :**

**لا يوجد أثر جوهري للضرائب المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للضرائب المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

**ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :**

**3.3.2.1. لا يوجد أثر جوهري للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

**3.3.2.2. لا يوجد أثر جوهري للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

### 3.3.3. الفرضية الرئيسية الثالثة :

**لا يوجد أثر جوهري للضرائب المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للضرائب المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

**ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :**

#### 3.3.3.1. لا يوجد أثر جوهري للأصول الضريبية المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للأصول الضريبية المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

#### 3.3.3.2. لا يوجد أثر جوهري للالتزامات الضريبية المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتم رفض الفرضية العدم ($H_0$) إذا كانت قيمة **Sig** أكبر 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل($H_1$) القائل (يوجد أثر جوهري للالتزامات الضريبية المؤجلة على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

## 3.4. النماذج الرياضية المستخدمة :

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام أسلوب نموذج الانحدار المتعدد( Multiple linear regression)، لاختبار فيما اذا كان هناك أثر للمتغيرات المستقلة على متغيرات الدراسة التابعة، وفيما يلي معادلات الانحدار لاختبار الفرضيات.

i. $ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 NDTA_{i,t-1} + \beta_2 NDTL_{i,t-1} + \beta_3 X_{i,t-1} + e_{i,t}$

ii. $ROE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 NDTA_{i,t-1} + \beta_2 NDTL_{i,t-1} + \beta_3 X_{i,t-1} + e_{i,t}$

iii. $P/E_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 NDTA_{i,t-1} + \beta_2 NDTL_{i,t-1} + \beta_3 X_{i,t-1} + e_{i,t}$

**حيث أن :**

$ROA_{i,t}$ = العائد علي الاصول للشركة i في السنة t.

$ROE_{i,t}$ = العائد علي حقوق الملكية للشركة i في السنة t.

$P/E_{i,t}$ = مضاعف الربحية للشركة i في السنة t.

$NDTA_{i,t-1}$ = الأصول الضريبية المؤجلة .

$NDTL_{i,t-1}$ = الالتزامات الضريبية المؤجلة.

$\beta$ = تمثل معاملات ميل الانحدار الجزئية المطلوب تقديرها.

**I** = الشركة i ، (N - i) .

**T** = الفترة الزمنية.

**T-1** عدد سنوات الدراسة، فترة التباطئ للسلسلة الزمنية.

$X_{i,t-1}$ = مجموعة من المتغيرات الضابطة .

$e_{i,t}$ = تمثل الخطأ العشوائي للشركة i في الفترة t.

## 3.5. قياس المتغيرات :

**أولا: المتغير المستقل** : الضرائب المؤجلة (Deferred tax) ، وسيتم قياسها من خلال:

1. اصول ضريبية مؤجلة (DTA) وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$= \frac{\text{اجمالي قيمة الاصول الضريبية المؤجلة}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

2. الالتزامات الضريبية المؤجلة(DTA) وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$= \frac{\text{اجمالي قيمة الالتزامات الضريبية المؤجلة}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

**ثانياً: المتغير التابع:** الأداء المالي (Financial Performance) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وسيتم قياسه من خلال :

1. العائد على الاصول (ROA)، وسيتم قياسه بالمعادلة التالية :

$$= \frac{\boldsymbol{Net\ Income + (1-T)(Interest\ exp.) + non-controlling\ Interest\ in\ Earnings}}{\boldsymbol{Average\ Total\ assets}}$$

حيث إن :

**ROA** : العائد على الاصول .

**NI** : صافي الدخل .

**T** : معدل الضريبة .

**Interest exp.** : مصروف الفوائد .

**Average Total assets** : متوسط اجمالي الاصول .

***NCI*** حقوق الاقلية .

2. العائد على حقوق الملكية (ROE)، وسيتم ايجاد هذا المعامل بالمعادلة التالية:

$$= \frac{\textbf{Net Income} - \boldsymbol{Preferred\ stock\ Dividents}}{\boldsymbol{average\ common\ shareholders\ Equity}}$$

حيث إن :

**ROE** : العائد على حقول الملكية .

**NI** : صافي الدخل .

***Preferred stock Dividents*** : أرباح الاسهم الممتازة .

***average common shareholders Equity*** : متوسط اجمالي حقوق الملكية .

3. نسبة مضاعف الربحية (P/E)، وسيتم ايجاد هذا المعامل بالمعادلة التالية:

$$P/E = \frac{P}{EPS}$$

حيث أن :

$P/E$ : مضاعف الربحية .

$P$ : السعر السوقي للسهم العادي .

$EPS$ : عائد السهم العادي .

**ثالثاً: المتغيرات الضابطة:** سوف تستخدم بعض المتغيرات الضابطة التي تبين ان لها أثراً جوهرياً على المتغيرات التابعة في العديد من الدراسات السابقة، وهي :

1. **حجم الشركة:** وسوف يقاس باحتساب **اللوغاريتم الطبيعي** (ln) Natural logarithm لإجمالي الأصول، لعزل أثر حجم الشركة على المتغيرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، واستخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات، منها دراسة (مسودة وخشان،2016) (طويرش،2018)، ذلك لوجود اختلاف واضح في أحجام الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

2. **نسبة التوزيعات:** وسوف تقاس بالتوزيعات النقدية للسهم الواحد مقسومة على نصيب السهم من الارباح، ويستطيع المستثمر أن يقدّر من خلال هذه النسبة ما إن كانت هذه الشركة توزع معظم دخلها أو إذا كانت شركة توزيعاتها مستقرة آو نسبة توزيعاتها طبيعية أو إذا كانت شركة لا توزع أرباحاً، وبذلك تؤثر على المتغير مضاعف الربحية، واستخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات ومنها:(اسماعيل وصالح، 2016) (الذنيبات، 2016)، حيث سوف يتم عزل اثر نسبة التوزيعات علي مضاعف الربحية، كما ويمكن قياسها بالمعادلة التالية :(Faris, 2015)

$$= \frac{\text{التوزيعات النقدية للسهم}}{\text{نصيب السهم من الارباح}}$$

3. **معدل النمو:** إن ارتفاع نسبة المبيعات مؤشر ايجابي على زيادة الإيرادات التشغيلية للشركة، والذي بدوره سينعكس إيجابياً على صافي أرباح الشركة، وبالتالي على معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومضاعف الربحية، كما واستخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات ومنها (النجار،2013) (Aggarwal&Padhan,2017). وسوف يقاس بمعدل نمو المبيعات كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$= \frac{\text{مبيعات السنة الحالية} - \text{مبيعات السنة السابقة}}{\text{مبيعات السنة السابقة}}$$

## 3.6. مجتمع وعينة الدراسة :

### 3.6.1. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والتي يبلغ عددها (48) شركة حسب الموقع الالكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (WWW.P-S-E.COM) بتاريخ 2020/03/30، وتبين أن هذه الشركات موزعة على خمسة قطاعات وهي قطاع الاستثمار وقطاع البنوك وقطاع التأمين وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة، والجدول (3.1) يبين توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع الاقتصادي:

**الجدول (3.1) : توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع الاقتصادي**

| القطاع | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| قطاع الصناعة | 13 | %27.08 |
| قطاع الخدمات | 11 | %22.91 |
| قطاع الاستثمار | 10 | %20.83 |
| قطاع التأمين | 7 | %14.59 |
| قطاع البنوك | 7 | %14.59 |
| **المجموع** | **48** | %100.00 |

## 3.6.2. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والتي تنطبق عليها الشروط التالية :

1. مدرجة في بورصة فلسطين منذ عام 2013 م حتي عام 2019 م .
2. تم تداول أسهمها من عام 2013 حتي عام 2019 م.
3. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من عام 2013 م حتي 2019 م .
4. افصحت عن بند الضرائب المؤجلة في قوائمها المالية خلال فترة الدراسة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (12).
5. توفر أسعار اغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
6. عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول.

تم دراسة كل مجتمع الدراسة و هي (48) شركة مساهمة عامة وتم ايجاد (16) شركة مساهمة عامة توافقت مع شروط عينة الدراسة والتي عرضت ضرائب مؤجلة في قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، ولذلك تم اعتمادها، والجدول التالي رقم (3.2) يبين توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية.

**الجدول رقم : (3.2)**

**توزيع عينة الدراسة علي القطاعات الاقتصادية**

| القطاع الاقتصادي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| قطاع الصناعة | 4 | 25.00% |
| قطاع الاستثمار | 2 | 12.50% |
| قطاع التأمين | 5 | 31.25% |
| قطاع البنوك | 5 | 31.25% |
| **المجموع** | **16** | % 100.00 |

وكانت اجمالي القيمة السوقية لمجتمع الدراسة 3.757 مليار دولار، وكانت 1.576 مليار دولار لعينة الدراسة والتي تمثل 41.97% من اجمالي القيمة السوقية لشركات مجتمع الدراسة، حيث كانت اكبر نسبة ممثلة في قطاع البنوك بنسبة 83.17% ويليه قطاع التأمين بنسبة 79.69%، كما انه لا يوجد أي شركة من شركات قطاع الخدمات قد افصحت عن بند الضرائب المؤجلة في قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، ووفق شروط العينة التي تم ذكرها سابقا تم استبعاد قطاع الخدمات، والجدول التالي رقم (3.3) يبين توزيع مجتمع وعينة الدراسة حسب القيمة السوقية علي القطاعات الاقتصادية.

**الجدول رقم : (3.3)**

**توزيع عينة الدراسة علي القطاعات الاقتصادية حسب القيمة السوقية**

| القطاع الاقتصادي | القيمة السوقية لشركات المجتمع بالدولار | القيمة السوقية لشركات عينة الدراسة بالدولار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| قطاع الصناعة | 395,646,434 | 194,032,137 | 49.04% |
| قطاع الخدمات | 1,208,616,405 | - | 0.00% |
| قطاع الاستثمار | 795,044,644 | 261,124,528 | 32.84% |
| قطاع التامين | 225,418,000 | 179,626,000 | 79.69% |
| قطاع البنوك | 1,132,775,673 | 942,095,673 | 83.17% |
| **المجموع** | **3,757,501,157** | **1,576,878,339** | **41.97%** |

## 3.7. ملخص الفصل

تم استعراض كل من منهجية الدراسة وفرضياتها، والنماذج الرياضية المستخدمة، وكذلك قياس المتغيرات ومجتمع وعينة الدراسة، و سيتم تناول كل من نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات في الفصل الرابع .

# الفصل الرابع

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

## 4.1. مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الاجابة على أسئلة الدراسة والوقوف على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الاحصائية للبيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج (E-Views) للحصول على نتائج الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج (Panel Data)، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات السابقة التي تمت في الفصول السابقة. كما ويتضمن هذا الفصل التحقق من صلاحية البيانات والتحليل الاحصائي ونتائج هذا التحليل. واختبار التوزيع الطبيعي واختبار كل من مساواة متوسط البواقي للصفر وكذلك عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي واختبار التدخل الخطي، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في هذه الدراسة، واخيرا اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

## 4.2. التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي :

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات لابدَّ أولًا من التحقق من صلاحية البيانات، ويتم ذلك عبر مجموعة من الاختبارات، هي: اختبار البيانات باستخدام نموذج (z- score)، والتوزيع الطبيعيّ، وتجانس تباين الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)، حيث إنَّه تم استخدام أسلوب (Panel Data) في عرض البيانات.

### 4.2.1. إختبار البيانات :

للكشف صحة البيانات وعن اذ كان وجود لبيانات شاذة، تم استخدام نموذج (**z-score**)، حيث تبين وجود بعض البيانات الشاذة، وبعد الرجوع للبيانات ومراجعتها تبين وجود بعض البيانات الشاذة خاصة **بشركة فلسطين للاستثمار العقاري – بريكو**، وبذلك تم استبعاد بيانات شركة فلسطين للاستثمار العقاري للحصول على افضل وادق النتائج.

### 4.2.2. نتائج التحليل الاحصائي:

يلاحظ من الجدول التالي رقم (4.1) أنَّ الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة كان مرتفعًا مقارنة بالوسط الحسابي، ويتضح ذلك في جميع متغيرات الدراسة، ويؤشر ذلك على وجود تباين في أداء شركات عينة الدراسة، ويعزو الباحث هذا التباين إلي اختلاف حجم شركات عينة الدراسة وكذلك طبيعة هذه الشركات التي تعمل في بيئة اقتصادية محتلة، وكذلك عدم انفتاحها على الأسواق العالمية، حيث كان أكبر متوسط حسابي لمتغير حجم الشركة بقيمة (8.2311)، ويليه المتغير نسبة المديونية بقيمة (0.6861) أما أقلهما نسبة الالتزامات الضريبية المؤجلة إلى مجموع الأصول بمتوسط (0.002) وكذلك نسبة الأصول الضريبية المؤجلة الي مجموع الاصول بمتوسط (0.0078). بينما كانت اكبر قيمة للانحراف المعياري للمتغيرات لنسبة المديونية بقيمة (0.7036) ويليه نسبة حجم الشركة بقيمة (0.6326) وكانت اقل قيمة للانحراف المعياري للالتزامات الضريبية المؤجلة بقيمة (0.0048) وكذلك الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة (0.0081).

**الجدول رقم (4.1)**

**الاحصاء الوصفي للمتغيرات:**

| المتغيرات | | سوق فلسطين | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Mean | Std. Dev. | Maximum | Minimum |
| العائد على الاصول | ROA | 0.0360 | 0.0306 | 0.1436 | 0.0010 |
| العائد على حقوق الملكية | ROE | 0.0959 | 0.0503 | 0.2326 | 0.0006 |
| نسبة مضاعف الربحية | P/E Ratio | 0.0798 | 0.0417 | 0.2811 | 0.0047 |
| النسبة بين الأصول الضريبية ومجموع الأصول | DTA | 0.0078 | 0.0081 | 0.0656 | 0.0000 |
| النسبة بين الالتزامات الضريبية ومجموع الأصول | DTL | 0.0020 | 0.0048 | 0.0289 | 0.0000 |
| حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي للأصول) | SIZE | 8.2311 | 0.6326 | 9.7214 | 7.2687 |
| نسبة التوزيعات | DIV | 0.3623 | 0.3849 | 2.5086 | 0.0000 |
| معدل النمو | Growth | 0.1290 | 0.2265 | 1.1573 | -0.4437 |

(المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

### 4.2.3. اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعيّ، تم استخدام اختبار (Jarque–Bera) المعمليّ حيث تكون قاعدة القرار قبول الفرضيّة العدميّة – إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي– إذا كانت احتمالية اختبار (J–B) أكبر من (5%)، وقد أظهرتْ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة كما هي في الجدول رقم (4.2)؛ مما يعني عدم اقترابهم من التوزيع الطبيعي، ويعود ذلك إلي محدودية سوق فلسطين للأوراق المالية وكذلك صغر حجم وعدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وللتغلب على مشكلة عدم التوزيع طبيعياً؛ حاولنا استخدام عدة مقاييس منها تربيع القيمة، وجذر القيمة، وقسمة واحد على القيمة، لكل متغير على حدى وكذلك المتغيرات مجتمعة، ولكن أظهرتْ النتائج عدم اقترابهم من التوزيع الطبيعي، وبذلك تم أخذ اللوغاريثم الطبيعي (ln) لجميع متغيرات الدراسة ما عدا حجم الشركة، كي تقترب من التوزيع الطبيعيّ، ومن الدراسات التي استخدمت اللوغاريثم الطبيعي للتغلب على هذه المشكلة دراسة (Hamdan et al,2012) .

**جدول رقم (4.2):**

**جدول التوزيع الطبيعي**

| (Jarque–Bera) Test | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات | سوق فلسطين | | |
| | J–B | sig | التوزيع |
| العائد على الاصول | 22.79 | 0.00 | غير طبيعي |
| العائد على حقوق الملكية | 3.75 | 0.15 | طبيعي |
| نسبة مضاعف الربحية | 186.22 | 0.00 | غير طبيعي |
| النسبة بين الاصول الضريبية ومجموع الاصول | 2484.39 | 0.00 | غير طبيعي |
| النسبة بين الالتزامات الضريبية ومجموع الاصول | 552.30 | 0.00 | غير طبيعي |
| حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي للأصول) | 10.09 | 0.01 | غير طبيعي |
| نسبة التوزيعات | 493.15 | 0.00 | غير طبيعي |
| معدل النمو | 129.52 | 0.00 | غير طبيعي |

(المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

### 4.2.4. اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر (Mean of Residual)

أظهر هذا الاختبار عدم وجود مشكلة للبواقي في نماذج الدراسة، ويلاحظ من جداول الانحدار لجميع نماذج الدراسة أنَّ قيمة متوسط البواقي للنماذج مختلفة كانت قريبة من الصفر.

### 4.2.5. اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

تم استخدام اختبار (Robust_Standard_Errors) وذلك لضبط مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) لنماذج الدراسة؛ تبيّن أنّ إحصائية (White) كانت أقل من (0.05) لجميع نماذج الدراسة وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدميّة بأنّ نماذج الدراسة يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

### 4.2.6. مصفوفة ارتباط بيرسون :

لإختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة ببعضها البعض، قام الباحث باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون لإيجاد معامل الارتباط بين هذه المتغيرات، حيث كانت نتيجة الاختبار كما هي موضحة في الجدول التالي رقم (4.3) :

**جدول رقم (4.3)**

**ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة**

| Growth | DIV | SIZE | DTL | DTA | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 1 | DTA |
| | | | 1 | 0.03 | DTL |
| | | 1 | -0.11 | -0.53 | SIZE |
| | 1 | -0.05 | -0.01 | 0.23 | DIV |
| 1 | -0.07 | 0.24 | 0.09 | -0.12 | Growth |

(المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

يظهر الجدول رقم (4.3) عدم وجود ارتباط عال بين بعض المتغيرات المستقلة فقد كانت أعلى قيمة الارتباط بين المتغيرات وصلت الى 49% وكنت بين متغيري (حجم الشركة و النسبة بين الأصول الضريبية ومجموع الأصول) ؛ حيث بلغت العلاقة بين المتغيرين 49% ، والامر الذي يدلل على عدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي Collinearity وللتأكد تم اجراء اختبار ( Variance Inflation Factor VIF).

### 4.2.7. اختبار التداخل الخطي

إن قوة النموذج الخطي العام تعتمد على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط؛ فإن النموذج الخطي العام عندئذٍ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلومات (السيفو ومشعل، 2003)، ولتحقيق ذلك تم استخدام مقياس ( Collinearity Statistics) وذلك بحساب معامل (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المغيرات المستقلة. يلاحظ في الجدول رقم (4.4) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة كانت اقل من الـ(10) مما يعني أن نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل والاشتراك الخطي.

**جدول رقم (4.4) :**
**التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة**

| VIF | Tolerance | variables |
|---|---|---|
| 3.230 | .310 | النسبة بين الأصول الضريبية ومجموع الاصول |
| 4.472 | .224 | النسبة بين الالتزامات الضريبية ومجموع الاصول |
| 5.925 | .169 | حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي للأصول) |
| 1.440 | .695 | نسبة التوزيعات |
| 1.371 | .729 | معدل النمو |

(المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

## 4.3. نماذج الانحدار الخطي المتعدد

**لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والمتمثلة بالمعادلات التالية:**

$$\mathrm{ROA}_{\boldsymbol{it}} = \alpha + \beta_1\,\mathrm{DTA}_{\boldsymbol{it}} + +\beta_2\,\mathrm{DTL}_{it} + \beta_3\,\mathrm{SIZE}_{it} + \beta_4\,\mathrm{DIV}_{it} + \beta_5\,\mathrm{Growth}_{it} + e \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\mathrm{ROE}_{\boldsymbol{it}} = \alpha + \beta_1\,\mathrm{DTA}_{\boldsymbol{it}} + +\beta_2\,\mathrm{DTL}_{it} + \beta_3\,\mathrm{SIZE}_{it} + \beta_4\,\mathrm{DIV}_{it} + \beta_5\,\mathrm{Growth}_{it} + + e\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\mathrm{P/E}\ Ratio_{\boldsymbol{it}} = \alpha + \beta_1\,\mathrm{DTA}_{\boldsymbol{it}} + +\beta_2\,\mathrm{DTL}_{it} + \beta_3\,\mathrm{SIZE}_{it} + \beta_4\,\mathrm{DIV}_{it} + \beta_5\,\mathrm{Growth}_{it} + e\ldots\ldots\ldots(3)$$

**حيث إنّ:**

| | |
|---|---|
| ROA | : العائد على الاصول. |
| ROE | : العائد على حقوق الملكية. |
| P/E Ratio | : نسبة مضاعف الربحية. |
| DTA | : النسبة بين الأصول الضريبية ومجموع الاصول. |
| DTL | : النسبة بين الالتزامات الضريبية ومجموع الاصول. |
| SIZE | : حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي للأصول). |
| DIV | : نسبة التوزيعات. |
| Growth | : معدل النمو. |
| $\alpha$ | : الحد الثابت في النموذج. |
| $\beta_{1-6}$ | : معاملات النموذج |
| e | : الخطأ العشوائي |

## 4.4. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج :

بعد التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي يمكن الأن إختبار نماذج الدراسة؛

لغرض اختبار نماذج الدراسة (الفرضيات الأولى والثانية والثالثة) تم تصميم النماذج بحيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطيّ المتعدد، بحيث تم اختبار نماذج الانحدار على مستوى العينة ككل. ولمعرفة الأسلوب الملائم لهذه الدراسة هل (Cross-section Fixed) أو (Cross-section random) او ما يعرف بالتغلب على مشكلة (heterogeneity)، فقد تم الاعتماد على أسلوب (Cross- section

(random واختبار (Hausman Test) الملائم للنموذجين الأول والثالث، اما النموذج الثاني فقد تم استخدام أسلوب (Fixed Effects Tests) و اختبار likelihood test .

### 4.4.1. اختبار الفرضية الأولى:

**$H_{0_1}$ : لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للضرائب المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**$H_{0_{11}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**$H_{0_{12}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

وللحكم على معنويّة الأثر الارتباطيّ للمتغير المستقِل، والمتغير التابِع بشكل عمليّ وفاعل يتم اتّباع قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحياديّ، وهي:

إذا كانتْ (Sig.R > 5%) يتم قبول الفرضية $H_0$ (لا توجد علاقة).

إذا كانتْ (Sig.R < 5%) يتم قبول الفرضية $H_1$ (توجد علاقة).

**جدول رقم (4.5):**

**تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الاولى لجميع شركات عينة الدراسة**

| المتغيرات المستقل والضابطة | المتغير التابع **العائد على الاصول** | |
|---|---|---|
| | Coefficient | sig |
| C | 7.018 | 0.13 |
| DAT | 0.08 | 0.60 |
| DLT | -0.02 | 0.89 |
| SIZE | -5.35 | 0.05 |
| DIV | -1.10 | 0.005 |
| GROUTH | -0.05 | 0.63 |
| Adjusted $R^2$ | 0.78 | |
| R-Squared | 0.85 | |

(المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

**الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0_{11}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (4.5)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اقل مِن (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، وتتفق مع نتائج دراسة (**Chludek,2011**) ودراسة (**Bohušová et al, 2019**) التي توصلت إلي عدم وجود أثر للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على الأصول(ROA)، ويرجع ذلك وفق راي الباحث الي الاختلال الزمني بين الإثبات المحاسبي للمخزون او لأصل او لعبء ما، وبين السياسات والقوانين الضريبية والتي تكون بشكل مؤقت لاختلاف طرق الاحتساب وتعتبر حقوقا (منفعة) ضريبية للشركة من الادارة الضريبية ويتم استردادها في السنوات التالية، وبذلك سوف تختفي مع تسوية الدخل الضريبي في المستقبل.

**الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0_{12}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (4.5)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة **للالتزامات** الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، وتتفق مع نتائج دراسة (**Bohušová et al, 2019**) ودراسة (**Chludek,2011**) التي توصلت الي عدم وجود أثر للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الاصول(ROA)، ويرجع ذلك وفق راي الباحث إلي نظام الاستهلاك المستخدم من قبل الشركة مقارنة بالنظام المستخدم من قبل الإدارة الضريبية الذي يتجاوز قيمة الاستهلاك الدفتري بشكل مؤقت، ويتم قياس الالتزامات الضريبية المؤجلة على معدل الضريبة المعمول به والمتوقع دفعه، كما أن العديد من الشركات الفلسطينية تغلق حساب ضريبة الدخل المستحق بنظام الصفقة، ولا تتبع النظم الضريبية الحديثة المطبقة في الدول المتقدمة.

### 4.4.2. اختبار الفرضية الثانية:

**$H_{0_2}$ : لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للضرائب المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**$H_{0_{21}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**$H_{0_{22}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على العائد على الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**جدول رقم (4.6)**

**تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية لجميع شركات عينة الدراسة**

| المتغيرات المستقل والضابطة | المتغير التابع العائد على حقوق الملكية | |
|---|---|---|
| | Coefficient | sig |
| C | 2.58 | 0.25 |
| DTA | -0.11 | 0.16 |
| DTL | -0.19 | 0.014 |
| SIZE | -3.35 | 0.02 |
| DIV | -0.73 | 0.001 |
| GROUTH | -0.08 | 0.15 |
| Adjusted $R^2$ | 0.72 | |
| R-Squared | 0.82 | |

(المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

**الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0_{21}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (4.6)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى

($\alpha \leq 0.05$) على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، وتتفق مع نتائج دراسة (**Bohušová et al, 2019**) ودراسة (**Chludek,2011**) التي توصلت الي عدم وجود أثر للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الاصول، ويرجع ذلك وفق راي الباحث إلي الاختلافات المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي منها (اختلاف طرق احتساب الإهلاك وأرباح بيع الأقساط وترحيل الخسائر الضريبية) والتي تأخذ شكل عكسي، حيث يتم استرداد المبلغ في الفترات اللاحقة، أي انها تظهر بشكل مؤقت إلي حين التسوية مع الدائرة الضريبية.

**الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0_{22}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (4.6)، يتبيّن أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، وتتفق مع نتائج دراسة (**Lukic,2017**) ودراسة (**Olatunji & Theresa, 2018**) التي توصلت إلي وجود أثر للالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على حقوق الملكية، ويرجع ذلك وفق راي الباحث إلي تخفيض الأعباء الضريبية والذي يعمل على تخفيض مخاطر عدم القدرة على السداد، مما يزيد من إقبالهم على التمويل بالدين والذي من شأنه التأثير على الأداء المالي الممثل بالعائد على حقوق الملكية، حيث تميل الشركات إلي تمويل مشروعاتها من بعض المخصصات والالتزامات والتي تتضمن الالتزامات الضريبية المؤجلة، وذلك خوفاً من المخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها الشركات اذ لم تستطع تحقيق عوائد من استثمار تلك الالتزامات. وسبب هذه العلاقة العكسية هو صغر حجم المبيعات لدي الشركات وعدم التنوع والاستقرار لدي هذه الشركات.

### 4.4.3. اختبار الفرضية الثالثة:

**$H_{0_3}$ : لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للضرائب المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**$H_{0_{31}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**$H_{0_{32}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

**جدول رقم (4.7)**

**تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثالثة لجميع شركات عينة الدراسة**

| المتغيرات المستقل | المتغير التابع مضاعف الربحية | |
|---|---|---|
| | Coefficient | sig |
| C | 1.55 | 0.54 |
| DTA | 0.007 | 0.93 |
| DTL | -0.135 | 0.11 |
| SIZE | -2.39 | 0.13 |
| DIV | -0.67 | 0.004 |
| GROUTH | 0.015 | 0.812 |
| Adjusted $R^2$ | 0.57 | |
| R-Squared | 0.73 | |

(المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews)

**الفرضية الفرعية الأولى: $H_{0_{31}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (4.7)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، وتتفق مع نتائج دراسة **(Chludek,2011)** التي توصلت الي عدم وجود أثر للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على مضاعف الربحية، ويرجع ذلك وفق راي الباحث عدم اعتماد المستثمرين على مضاعف الربحية في قياس الاداء، وذلك لأن المستثمرين يأخذون في عين الاعتبار الارباح فقط وليس نمو الارباح، كما ان معظم المستثمرين يفضلون الأصول الثابتة بالمقارنة مع الأصول المتداولة والتي تضم الأصول الضريبية المؤجلة.

**الفرضية الفرعية الثانية: $H_{0_{32}}$: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (4.7)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، وتتفق مع نتائج دراسة **(Chludek,2011)** التي توصلت إلي عدم وجود أثر للأصول الضريبية المؤجلة على العائد على مضاعف الربحية، ويرجع ذلك وفق راي الباحث الي تجاهل المستثمرين حجم الالتزامات علي الشركة والنظر إلي ارباح اسهم الشركات فقط، وذلك بالرغم من الاخبار السيئة التي قد تحيط بسمعة الشركة، ويعود ذلك إلي طبيعة البيئة الفلسطينية المصحوبة بعدم الاستقرار الاقتصادي.

## 4.5. ملخص الفصل :

تناول هذا الفصل كل من اساليب جمع البيانات وكذلك التحقق من صلاحيات البيانات إحصائياً، والإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبار البيانات واختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة للدراسة، وكذلك اختبار الفرضيات، حيث كانت النتائج الإحصائية لاختبار فرضيات للدراسة كما هي موضحة في الجدول رقم:(4.8) التالي :

**جدول (4.8) :**

**ملخص نتائج اختبار الفرضيات**

| المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة | العائد على الأصول | العائد على حقوق الملكية | مضاعف الربحية |
|---|---|---|---|
| **الأصول الضريبية المؤجلة** | لا يوجد علاقة | لا يوجد علاقة | لا يوجد علاقة |
| **الالتزامات الضريبية المؤجلة** | لا يوجد علاقة | يوجد علاقة عكسية | لا يوجد علاقة |

(المصدر : من اعداد الباحث)

وكانت نتائج اخبار الفرضيات للدراسة كالتالي:-

1- لا يُوجد أثر ذو دلالة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2- لا يُوجد أثر ذو دلالة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3- لا يُوجد أثر ذو دلالة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4- يُوجد أثر عكسي ذو دلالة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5- لا يُوجد أثر ذو دلالة للأصول الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

6- لا يُوجد أثر ذو دلالة للالتزامات الضريبية المؤجلة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على مضاعف الربحية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

في الختام فإن الضريبة المؤجلة ظاهرة مؤقتة ناتجة عن الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاق طرق احتساب الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، ويتم الافصاح عنها في قائمة المركز المالي ان كانت أصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة، وتختفي بعد التسوية مع الدائرة الضريبية ان كان استرداداً أو دفع المبلغ المستحق، وبذلك فإن الأصول الضريبية المؤجلة لا تؤثر علي متغيرات الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومضاعف الربحية)، وكذلك الالتزامات الضريبية المؤجلة لا تؤثر على كل من (العائد على الأصول ومضاعف الربحية).

# الفصل الخامس

## النتائج والتوصيات

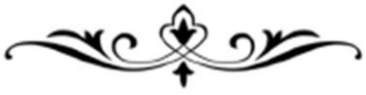

## 5.1. مقدمة:

تعد نتائج الدراسة هي المنتج الذي أجريت الدراسة من أجله، ولذلك وبعد استعراض الإطار النظري لكل من متغيرات الدراسة، تم إجراء الدراسة العملية، واختبار فرضيات الدراسة، وبالتالي فقد تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

## 5.2. النتائج :

بناء على ما تم بيانه في الفصل الرابع من تحليل لبيانات الدراسة، واختبار الفرضيات فإنه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- لا يوجد أثر للأصول الضريبية المؤجلة على الأداء المالي للشركات المقاس بالعائد على الأصول وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة الي حد ما مع نتائج دراسة (**Chludek,2011**) و (**Bohušová et al, 2019**)، حيث يتم إقفال ضريبة الدخل بنظام الصفقة.

2- يتم تأجيل الدخل الي المستقبل من خلال الاصل الضريبي الذي يتجاوز معدل الاهلاك الدفتري وذلك يكون مؤقتاً وبعد إهلاك الأصل بالكامل ضريبياً ودفترياً، وكذلك لا تؤثر الالتزامات الضريبية المؤجلة على العائد على الاصول.

3- المستثمرين يأخذون بعين الاعتبار الارباح فقط وليس نمو الارباح وكذلك يفضلون الاصول الثابتة، والنظر فقط على السعر السوقي للسهم بغض النظر عن أي اخبار او عوامل اخري، وتوصلت الدراسة الي عدم وجود أثر للضرائب المؤجلة ان كانت اصول او التزامات ضريبية مؤجلة علي مضاعف الربحية.

4- لا يوجد أثر للاصول الضريبية المؤجلة على حقوق الملكية، ويرجع ذلك للفروق المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، وكذلك المزايا الممنوحة للشركات من قبل قانون ضريبة الدخل رقم(8) لسنة 2011 وقانون تشجيع الاستثمار في فلسطين ومنها ترحيل الخسائر الي اربعة سنوات تالية، أي سوف يكون مؤقت وبذلك يختفي هذا الاثر بعد استرداد الخسارة المرحلة.

5- تعمل الشركات على تمويل مشاريعها من خلال مزيج حقوق الملكية والالتزامات وبذلك يوجد أثر عكسي للالتزامات الضريبية المؤجلة علي العائد على حقوق الملكية.

6- تطبق القليل شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين قواعد قياس المنصوص عليها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) حيث ان 34% من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تفصح عن ضرائب مؤجلة في قوائمها المالية السنوية الموحدة .

## 5.3. التوصيات :

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

1- ضرورة قيام بورصة فلسطين بتشجيع الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية على المحاسبة والافصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية لجميع شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم12 (AIS12).
2- ضرورة الحد من الحرية المتاحة للإدارة في اختيار طرق التقرير والتقييم أو الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل.
3- نشر الثقافة المحاسبية لدي اغلب مستخدمي القوائم المالية مما يشجع الشركات علي الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومنها معيار ضريبة الدخل.
4- العمل على تعديل القانون الضريبي الفلسطيني وجعله يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية.
5- ضرورة اجراء التسويات الضريبية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة، ومحاولة تقليل تلك المعالجات.
6- ضرورة اهتمام إدارة الشركات الفلسطينية بتعيين مستشار ضريبي للمحافظة على مواردها وأصولها وتحقيق وفورات ضريبية تسهم في تعزيز الأداء المالي، مما يحقق معدلات نمو مرتفعة.

## 5.4. الدراسات المقترحة :

**بعد هذه الدراسة والتي تناولت الضرائب المؤجلة والاداء المالي تبين انه يمكن فتح المجال لعدة اشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة:**

1- أثر الضرائب المؤجلة في تحسين جودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

2- قياس جودة الضرائب المؤجلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية.

3- دور الضرائب المؤجلة في التخطيط الضريبي .

4- متطلبات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وفق معايير المحاسبة الدولية وأثره على الوعاء الجبائي.

**وفي الختام لا ندعى كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا، واملنا ان نكون قد وفقنا الي حد ما، في معالجة هذا الموضوع وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل إضافة في حقل المعرفة، وما توفيقي إلا بالله رب العالمين**

# المراجع

**المراجع :**

**أولاً : المراجع العربية :**


1. ابو نصار، محمد؛ جمعة حميدات (2018)، **معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية و العملية**، الاردن: دار وائل للنشر.
2. العلى، احمد (2018) " أثر الرفع المالي على السيولة والربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "، **مجلة جامعة البعث**، سوريا، المجلد 4، العدد1، ص ص:( 173-205).
3. حسوس، صديق (2018) " تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي علي الضرائب المؤجلة في ظل التشريع الضريبي الجزائري " **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة محمد بو ضياف.
4. سمية، خضر الزين (2018) " تطبيق محاسبة الضرائب المؤجلة في الجزائر بين المزايا و القيود"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة.
5. ظاهر، غسان؛ على محمد (2018) " تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية "، **مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية**، العراق، ص ص: (42-53).
6. على، جلاية؛ بن عمارة منصور (2018) " التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 "، **جامعة باجي مختار عناية**، الجزائر، ص ص: (77-94).
7. طويرش، عبد الله (2018) " راس المال العامل وأثره علي الربحية "، **المجلة العربية للإدارة**، الاردن، مجلد38، العدد2، ص ص: (89-106).
8. محمد، ليلي؛ جمال محمد (2018) " دور وظيفة التمويل في تقييم أداء المصرف الاسلامي باستخدام مؤشر الربحية "، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العراق، المجلد1، العدد41، ص ص:(190-208).
9. ابو جبة، محمد؛ على الذنيبات (2017) " أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المال "، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الاردن، المجلد13، العدد2، ص ص: (259-280).

10. الشيخ، بابكر (2017) " اثر اختلاف مستوي مضاعف الارباح علي عوائد ومخاطر الاستثمارات"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية**، السعودية، المجلد 2 ،العدد8، ص ص:(114-129).

11. ثابت، محمد (2017) " أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية " ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين، **جامعة الازهر**.

12. قطاوي، ميس (2017) " الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين، جامعة النجاح.

13. عبد الرازق، عمر (2016)، تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس**، فلسطين.

14. الربيعي، حاكم؛ زهرة الجرجاوي (2016) " سياسات الاستثمار في راس المال العامل وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية في شركات القطاع الصناعي للفترة من 2006 إلى 2013 "، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، العراق، ، المجلد 12 ،العدد48، ص ص: (138-168).

15. الشنطي، وسام (2016) " دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين، جامعة الازهر.

16. اسماعيل، ابراهيم؛ هلال صالح (2016)" إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية "، **مجلة العلوم الاقتصادية**، السودان، المجلد17، العدد2، ص ص: (1-24).

17. مسوده، سناء؛ نزار خشان (2016) " أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامة الاردنية "، **مجلة جامعة الخليل للبحوث – ب**، فلسطين، المجلد11، العدد2، ص ص: (185-209).

18. الذنيبات، زياد (2016) "محددات القيمة السوقية لاسهم البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان"، **جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، الاردن:، عبر الموقع الالكتروني، https://platform.almanhal.com/Files/2/91565.

19. حمزة، برزوق (2017)، " السياسة الضريبية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم .

20. الخفاجي، عبيد؛ زامل عبد الامير (2017) " الإعفاءات الضريبية و أثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي : دراسة ميدانية" **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، جامعة بغداد، العراق، المجلد12، العدد41، ص ص: (207-228).

21. العدي، إبراهيم (2016) " أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية "، **مجلة جامعة البعث**، سوريا، المجلد38، العدد 17، ص ص: (69-88).

22. رجاء، مباركي (2016) " أثر تطبيق الضرائب المؤجلة علي جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية " ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.

23. على، سلامة؛ صلاح محمد (2016) " تأثري الابلاغ المالي عن الالتزامات وأصول ضريبة الدخل المؤجلة في جودة المعلومات المحاسبية " **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية-جامعة بغداد**، العراق، مجلد 22، العدد 93، ص ص: (529-547).

24. سمحان، حسين (2015) " أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية "، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، الاردن، المجلد17، ص ص:(135-151).

25. عبد الفتاح، احمد (2015) " أثر الاختلاف في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 وقانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 على القياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين، جامعة الازهر.

26. عبدالله، حسين (2015) " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الض**ريبي** "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، سوريا، جامعة دمشق.

27. عبد الله، حسين (2015) " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، سوريا، جامعة دمشق.

28. موساوي، نور الدين (2015) " المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

29. قيرش، امنة، (2015) " المعالجة المحاسبية للضرائب علي الدخل في النظام المحاسبي الحالي وفقا المعيار الدولي 12 "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة محمد بو ضياف.

30. لونيسة، عبد القادر؛ محمد حرود (2015) " مدي التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأحكام الضرائب المؤجلة في ظل النظام المحاسبي المالي "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة قالمة.

31. علاونة، عاطف (2014) " **نشأة المالية العامة الفلسطينية و تطورها** "، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1.
32. مراد، زينت (2014) " مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي لمؤسسا القطاع الخاص بالجزائر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقعة.
33. السكافي، ايمن (2013) " اثر الاعفاءات الضريبية علي التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين، جامعة الازهر.
34. النجار، جميل (2013) " مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين –دراسة اختبارية "، **مجلة جامعة الازهر بغزة – سلسة العلوم الإنسانة**، فلسطين، المجلد 15، العدد1، ص ص: (282–318).
35. الشواورة، فيصل (2013)، **مبادئ الادارة المالية اطار نظري محتوي علمي**، عمان: دار وائل للنشر، ط1.
36. العامري، محمد (2013)، **الادارة المالية الحديثة**، عمان: دار وائل لمنشر والتوزيع.
37. العجيلي، عمر (2013) " اثر تبني معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل علي القوائم المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الاردن، جامعة الشرق الاوسط .
38. الريشاني، سمير (2012)، **المحاسبة عن ضريبة الدخل وفق معيار المحاسبة الدولي 12**، سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا.
39. العدى، ابراهيم؛ حسين عبد الله (2012) " أثر تطبيق الضرائب المؤجلة في ادارة الارباح"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، سوريا، مجلد 34 ، عدد 1، ص ص:(54–69).
40. غريس، امينة؛ منال لعجال (2012) " دور الضريبة في انعاش الاقتصاد الجزائري "، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، الجزائر، ص ص: (77–109).
41. بو علام، ولهى(2012) " النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة فرحات عباس.
42. الحاج، حلقوم (2011)، **محاسبة الضرائب المؤجلة IAS/SCF–IFRS**، سطيف، جامعة فرحات عباس.

43. محمد، جمال (2011) " اثر الاختلاف في معايير المحاسبة و قانون الضرائب علي القياس و الافصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية لشركات المقاولات " ، **رسالة ماجستير غير منشورة،** مصر، جامعة القاهرة.

44. الريشاني، سمير(2011 ) المحاسبة عن ضريبة الدخل"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، ص ص: (1-14) .

45. يوسف، سوسن (2011) " **مدى مواءمة تشريعات ضريبة الدخل في الاردن لمتطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية** "، **رسالة ماجستير غير منشورة،** الزرقاء، الجامعة الهاشمية.

46. سركسيان، تاتول (2010) " العوامل المالية المحددة للأسعار السوقية لاسهم شركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية "، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الاوسط .

47. شنوف، شعيب (2010) " محاسبة المؤسسات طبقا لمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS " ، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ص ص: (166-201).

48. محمد، شريف (2010) " السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة ابي بكر بلقايد.

49. الفار، شرقاوي (2010) " اثر معايير المحاسبة المصرية على الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية في ظل تطبيق التشريع الضريبي المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، مصر.

50. ال شبيب، دريد (2009)، مبادئ الادارة العامة، عمان: دار المناهج لنشر و التوزيع.

51. عطية، عبد الرحمن (2009)، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ( المخطط المحاسبي الجديد )، الجزائر: دار النشر جيطالي، ط1.

52. اشتيه، محمد (2008) " مسببات النزاع في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004م "، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح.

53. الشيخ، فهمي (2008)، التحليل المالي، فلسطين: https://smefinancial.files.wordpress.com/، ط1.

54. الشيخ محمد، حسين؛ حسان قيطيم؛ زيدون شحادة (2007) " دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد 2، ص ص: (139-159).
55. السلعوس، محى (2006) " تصفية شركات الأموال من الناحيتين القانونية (التجارية، الضريبية)، والمحاسبية "، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح.
56. ابو نبعة، فادي (2006)، مدى تأثير قرار مأمور الضريبة في مرحلة الاعتراض على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، مكتبة جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
57. سلامة، صلاح (2006)، المشكلات التطبيقية للمحاسبة الضريبية في صناعة الطباعة و مقترح علاجها، مجلة الفكر المحاسبى- كلية تجارة عين شمس، القاهرة، العدد 1.
58. شبيطة، هاني (2006) " حدود التوازن بين سلطات الادارة الضريبية و ضمانات المكلفين "، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح.
59. شرويدر، ريتشارد؛ مارتل كلارك؛ جاك كاثي (2006)، نظرية المحاسبة، الرياض: دار المريخ للنشر.
60. الأمين، كماس؛ دادن الغني (2005) " الاداء المالي من منظور المحاكاة المالية " ، جامعة ورقة : المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الجزائر.
61. الشنطي، عمر (2005)، ادارة الموارد البشرية بعد استراتيجي، عمان: دار وائل للنشر، ط2.
62. العمري، هشام (2005) " مرونة الهيكل الضريبي في ظل نظرية مراحل الهيكل الضريبي "، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد7 ، العدد 2، ص ص: (47-62).
63. خليفة، عبد العزيز (2005) " الاثار معيار المحاسبة المصرية في ضوء احكام القانون رقم 91 "، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد7 ، العدد 2، ص ص: (82-123) .
64. الغني، تامر (2004) " اسلوب مقترح لمحاسبة ضرائب الدخل في القوائم "، رسالة ماجستير منشورة، مصر، جامعة عين شمس.
65. حماد، ايمن (2004) " الضرائب علي ارباح المهن الحرة في فلسطين "، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح.
66. نور، عبد الناصر (2002)، الضرائب و محاسبتها، الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1.

67. عبد العزيز، عثمان (2000) " النظم الضريبية – مدخل تحليلي مقارن "، الدار الجامعية، الاسكندرية، المجلد 10، العدد4، ص ص: (20–36).
68. حجازي، المرسي السيد (2000) النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، ط1.
69. بدوي، محمد (1998)، المحاسبة الضريبية أسس قياس وعاء الضريبة الموحدة، الاسكندرية: الدار الجامعية، ط1.

## ثانياً : المراجع الاجنبية :

70. MELISSA, H. (2019) " The Difference Between Profitability and Profit ". USA**: https://www.investopedia.com/**.
71. Bohušová, H. and Svoboda P. and Semerádová L. (2019)" Deferred tax for tax planning in the Czech agricultural companies**". Agricultural Economics – Czech**, Czech, P.P:349-358.
72. Vossen, R. (2018) " The relevance of deferred tax assets and the influence of the credit crunch ". **Unpublished MA .thesis**, The Netherlands: Nyenrode Business University.
73. Clatunji, O. and Omolade T. (2018*)" Deferred tax and financial performance of firms in Nigeria*". **Journal of Business Administration and Management Sciences Research**, Nigeria, 7(12), 50-59.
74. Wahlen, M. and Baginski, P. and Bradshaw W. (2018)," financial Reporting, financial Statement Analysis and valuation ". **Cengage**, E9, USA.
75. Abdallah, A. (2017)" the conformity level of income tax accounting in Jordan with the requirements of the international accounting standard IAS 12 in terms of taxable temporary differences recognition ". **al zaytoonah university**, 10(5), 51- 60.
76. Aggarwal, D. and padhan, p.c. (2017) "Impact of Capital Structure on Firm Value : Evidence from Indian Hospitality Industry". **Scientific Research An Academic Publisher**, India: Xavier School of Management, 7(3), 982 – 1000.
77. Lukić, R. (2017) " Deferred Taxes in Trade ", **Review of International Comparative Management**, 18(5), 527 - 544 .

78. Bakker, E. and Rands, E. and Balasubramanian, T.V. and Unsworth, C. and Chaudhry, A. (2017)" Wiley IFRS 2017: Interpretation and Application of IFRS standards". **John Wiley & Sons ,Ltd**, pp. 10 – 46.
79. John, G. (2016) " Empirical note on debt structure and financial performance in Ghana ". **Xlibris publication Ghana**, 18(5), 15-28 .
80. Shahzad, F. and Ali, Z. and Fareed, Z. and Nazir, M. (2016) "Determinants of Profitability: Evidence from Power and Energy Sector ". **Studia Ubb Oeconomica**, 61(3), 59 – 78.
81. López-Gutiérrez, C. and Sanfilippo-Azofra, S. and Torre-Olmo, B. (2015) "Investment Decisions of Companies in Financial Distress". **Business Research Quarterly**, 18(1), 174 – 187.
82. Chytis, E. (2015) " Deferred Tax Assets from unused Tax Losses under the prism of Financial crisis ". **technological educational institute (T.E.L) of Epirus.** 2(2).
83. Foerster, S. (2015) . **Financial Management Concepts and Application**. Pearson Education, E1.
84. Faris, H. (2015) " Relationship between Dividend Payout Ratio and Earnings Growth: A Test of the Stock Market in Egypt ". **The Journal of Humanities and Social Sciences**, 63(5), 5 – 75.
85. Kampouridis, M. (2015)" the effect of TQM on financial performance of Greek companies of structural construction sector during crisis period". **journal of economice and business,** 2(1), 61 - 78.
86. Tulsian, M. (2014). " Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel) ". **IOSR Journal of Economics and Finance** , 3(2),19 - 22.
87. Mahutora, S. (2013). " IFRS/Box - IAS 12 Income taxes ", **Published Study, https://www.ifrsbox.com/ias-12-income-taxes/.**
88. Reilly, F. and Brown, k. (2012), **Investments Analysis & Portfolio Management, South Western Cengage Learning**, E10.
89. David, F. (2011). " Strategic Management / concept and Cases ". USA: **pearson education Inc.**
90. Chludek, K. (2011). "The Impact of Deferred Taxes on Firm Value". **Inauguraldissertation**, der Universität zu Köln, Cologne.
91. Bansal, D. (2010). " Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India **". Unpublished Dissertation**, Saurashtra University, Rajkot.

92. Dalniela, L. and Brain, W. (2010) " Opportunity Cost and Non Scale Free Capabilities: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers ". **Strategic Management Journal**, 7(31), 1 – 4.
**93.** Jackson, M. (2010). " tax differences and earning growth ", **Published Study, www.ssrn.com.**
94. Castagnede, B. (2009). "précis de fiscalité international ", **presse universitaire,** France, 2(8).
95. Jagwani, B. (2008). " Accounting for deferred taxes (AS.22)Has the dust finally settled in India **", Published Study, www.ssrn.com**.
96. Multhupandian, K. (2008). " IAS 12 Income taxes - A closer look - instilute of cost and works accounting ", India: **institute of cost and works accounting.**
97. Ross, S. and Westerfield, R. and Jordan, B. (2008). " McGraw-Hill/Irwin, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc **". McGraw-Hill/Irwin**, 1(1).
98. Narasimhan, M. and Harisha, B.(2006). " impact of tax facility on firm value". **The chartered accountant**, http://www.theanalysisfactor.com /covariance-matrices/.
99. Venter, E. (2006). ***deferred tax***. Johannesburg: Accountancy SA, The South African Institute of Chartered Accountants.
100. Dotan, A. (2002). " *On the Value of Deferred Taxes* ". **Published Study, This Document Available on Line at : http://www.ssrn.com .**
101. Martin, M. (2001). " SFAS 109 Accounting for income taxes an overviw with examples . The National public accounting ", USA :**The National public accounting**.
102. Ehrbar, A. and Ennet, G. (1998). " *The EVA Revolution* ", **Journal Of Applied Corporate Finance**, 12(2), 2-136.
103. Loure, M (1954). " Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne", **Revue des sciences et législation financiéres**.

**ثالثاً : المواقع الالكترونية :**

1. موقع بورصة فلسطين الرسمي www.pex.ps
2. موقع معايير المحاسبة الدولية www.iasplus.com
3. شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية http://www.ssrn.com
4. موقع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية http://www.pipa.ps
5. موقع معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) http://www.mas.ps
6. موقع معهد ولاية واشنطن للسياسات العامة http://www.wsipp.wa.gov
7. موقع المراقب الاقتصادي و الاجتماعي – سلطة النقد http://www.pma.ps
8. موقع مجلس المعايير الدولية http://www.ifrs.org
9. موقع مجلس المعايير المحاسبة المالية https://www.fasb.org

**رابعاً : التشريعات و القوانين**

1. قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015م بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011م
2. قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 لسنة 1998 و تعديلاته (قانون مدمج ).
3. دليل المكلف في ضريبة الدخل الفلسطيني
4. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011 و تعديلاته.
5. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 2 لسنة 2008.
6. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.
7. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل رقم 2 لسنة 1998 .
8. المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (IAS12) المعدل.

# الملاحق

## ملحق رقم (1) :

### الإحصاء الوصفي والتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

| Growth | DIV | SIZE | DTL | DTA | P/E Ratio | ROE | ROA | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.129 | 0.3623 | 8.2311 | 0.002 | 0.0078 | 0.0798 | 0.0959 | 0.036 | Mean |
| 0.106822 | 0.329252 | 7.982978 | 0 | 0.005727 | 0.073451 | 0.088632 | 0.024769 | Median |
| 1.1573 | 2.508565 | 9.721394 | 0.028938 | 0.065584 | 0.281111 | 0.232594 | 0.143632 | Maximum |
| -0.4437 | 0 | 7.268662 | 0 | 0 | 0.0047 | 0.0006 | 0.001 | Minimum |
| 0.2265 | 0.3849 | 0.6326 | 0.0048 | 0.00808 | 0.0417 | 0.0503 | 0.0306 | Std. Dev. |
| 7.804138 | 2.259276 | 0.746565 | 2.163118 | 3.570828 | -3.18805 | -0.8446 | 0.136333 | Skewness |
| 74.60832 | 12.23881 | 2.475463 | 7.368484 | 25.38618 | 26.66972 | 6.694318 | 5.422364 | Kurtosis |
| | | | | | | | | |
| 18.9826 | 37.72043 | 920.4688 | 0.305302 | 0.816465 | 8.053526 | 9.801236 | 3.673992 | Sum |
| 44.54363 | 16.58918 | 41.9103 | 0.003373 | 0.007247 | 0.525444 | 0.432954 | 0.132343 | Sum Sq. Dev. |
| | | | | | | | | |
| 112 | 112 | 112 | 112 | 112 | 112 | 112 | 112 | Observations |

## ملحق رقم (2) :

### مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

| Correlation | ROA | ROE | P/E Ratio | DTA | DTL | SIZE | DIV | Growth |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ROA | 1 | | | | | | | |
| ROE | 0.630513 | 1 | | | | | | |
| P/E Ratio | 0.574268 | 0.742358 | 1 | | | | | |
| DTA | 0.215549 | 0.143929 | 0.076365 | 1 | | | | |
| DTL | -0.25532 | -0.27264 | -0.27567 | -0.09529 | 1 | | | |
| SIZE | -0.28968 | 0.105234 | 0.041846 | -0.49178 | -0.13272 | 1 | | |
| DIV | 0.114235 | 0.069006 | 0.041749 | 0.271384 | -0.13786 | -0.0322 | 1 | |
| Growth | -0.02654 | -0.0128 | 0.061145 | -0.09747 | 0.135798 | 0.06803 | -0.06769 | 1 |

## ملحق رقم (3) :

## اختبار الفرضية الأولى

Dependent Variable: ROA
Method: panel Least Squares
Sample: 2013-2019
Total Panel (unbalanced) observations: 15

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DTA | 0.075422 | 0.138219 | 0.545672 | 0.5986 |
| DTL | -0.018722 | 0.126996 | -0.147425 | 0.8860 |
| SIZE | -5.350015 | 2.417317 | -2.213204 | 0.0542 |
| Growth | -0.053451 | 0.106066 | -0.503944 | 0.6264 |
| DIV | -1.101082 | 0.295891 | -3.721244 | 0.0048 |
| C | 7.018160 | 4.216139 | 1.664594 | 0.1304 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-Squared | 0.857257 | Mean dependent var | -3.811610 |
| Adjusted R-Squared | 0.777956 | S.D. dependent var | 0.727777 |
| S.E. of regression | 0.342940 | Akaike info criterion | 0.986652 |
| Sum squared resid | 1.058470 | Schwarz criterion | 1.269872 |
| Log likelihood | -1.399887 | Hannan – Quinn criter | 0.983635 |
| F-statistic | 10.81009 | Durbin-Watson stat | 1.097217 |
| Prob(F-statistic) | 0.001347 | | |

## ملحق رقم (4) :

## اختبار الفرضية الثانية

Dependent Variable: ROE
Method: panel Least Squares
Sample: 2013-2019
Total Panel (unbalanced) observations: 15

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DTA | -0.105643 | 0.068295 | -1.546862 | 0.1563 |
| DTL | -0.189514 | 0.062749 | -3.020177 | 0.0145 |
| SIZE | -3.354740 | 1.194408 | -2.808706 | 0.0204 |
| Growth | -0.082030 | 0.052408 | -1.565234 | 0.1520 |
| DIV | -0.731882 | 0.146201 | -5.005998 | 0.0007 |
| C | 2.581505 | 2.083215 | 1.239193 | 0.2466 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-Squared | 0.816828 | Mean dependent var | -2.275316 |
| Adjusted R-Squared | 0.715066 | S.D. dependent var | 0.317443 |
| S.E. of regression | 0.169448 | Akaike info criterion | -0.423364 |
| Sum squared resid | 0.258414 | Schwarz criterion | -0.140144 |
| Log likelihood | 9.175228 | Hannan – Quinn criter | -0.426381 |
| F-statistic | 8.026849 | Durbin-Watson stat | 2.870602 |
| Prob(F-statistic) | 0.003909 | | |

## ملحق رقم (5) :

## اختبار الفرضية الثالثة

Dependent Variable: P/E Ratio
Method: panel Least Squares
Sample: 2013-2019
Total Panel (unbalanced) observations: 15

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DTA | 0.007397 | 0.081931 | 0.090284 | 0.9300 |
| DTL | -0.134821 | 0.075279 | -1.790967 | 0.1069 |
| SIZE | -2.396621 | 1.432893 | -1.672575 | 0.1287 |
| Growth | 0.015377 | 0.062893 | 0.244573 | 0.8123 |
| DIV | -0.670122 | 0.175393 | -3.820693 | 0.0041 |
| C | 1.552459 | 2.499166 | 0.621191 | 0.5499 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-Squared | 0.725595 | Mean dependent var | |
| Adjusted R-Squared | 0.573147 | S.D. dependent var | |
| S.E. of regression | 0.203282 | Akaike info criterion | |
| Sum squared resid | 0.371911 | Schwarz criterion | |
| Log likelihood | 6.444553 | Hannan – Quinn criter | |
| F-statistic | 4.759641 | Durbin-Watson stat | |
| Prob(F-statistic) | 0.021010 | | |

## ملحق رقم (6) :

## قائمة بشركات عينة الدراسة

| م | الشركة | السهم | القطاع |
|---|---|---|---|
| 1 | بريكو- فلسطين للاستثمار العقاري | PRICO | الاستثمار |
| 2 | العربية الفلسطينية للاستثمار - ايبك | APIC | الاستثمار |
| 3 | البنك الإسلامى العربى | AIB | البنوك |
| 4 | بنك فلسطين | BOP | البنوك |
| 5 | بنك الإستثمار الفلسطينى | PIBC | البنوك |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6 | بنك القدس | QUDS | البنوك |
| 7 | البنك الوطني | TNB | البنوك |
| 8 | المشرق للتأمين | MIC | التأمين |
| 9 | التأمين الوطنية | NIC | التأمين |
| 10 | ترست العالمية للتأمين | TRUST | التأمين |
| 11 | العالمية المتحدة للتأمين | GUI | التأمين |
| 12 | التكافل الفلسطينية للتأمين | TIC | التأمين |
| 13 | بيرزيت للأدوية | BPC | الصناعة |
| 14 | سجاير القدس | JCC | الصناعة |
| 15 | القدس للمستحضرات الطبية | JPH | الصناعة |
| 16 | دار الشفاء | PHARMACARE | الصناعة |

**ملحق رقم (7) :**
**قائمة الاختصارات**

| م | الاختصار | المصطلح |
|---|---|---|
| 1 | GAAP | Generally Accepted Accounting Principles |
| 2 | IAS | International Accounting Standard |
| 3 | IASB | International Accounting Standard Board |
| 4 | FASB | Financial Accounting Standards Board |
| 5 | SFAC | Statement of Financial Accounting Concepts |
| 6 | APB | Accounting Principles Board |
| 7 | AICPA | American Institute of Certified Public Accounting |
| 8 | DT | Deferred Tax |
| 9 | DTA | Deferred Tax Assets |

| | | |
|---|---|---|
| Deferred Tax Liabilities | DTL | 10 |
| Return on Assets | ROA | 11 |
| Return on Capital Employed | ROCE | 12 |
| Earnings Per Share | EPS | 13 |
| Market share price | P | 14 |
| Company size | SIZE | 15 |
| Distributions ratio | DIV | 16 |
| growth rate | Growth | 17 |
| Debt Ratio | LEV | 18 |